وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي – تبسة
Larbi Tebessi University – Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم علم اجتماع
تخصص إنحراف وجريمة

مذكرة ماستر تحت عنوان

العوامل الإجتماعية وعلاقتها بالعود إلى الجريمة

دراسة ميدانية بمراكز الشرطة تبسة.

مذكرة مقدمة لنيل شهادة اماستر L.M.D

من إعداد الطلبة
- كركود فتحي
- عبايدية مروى

إشراف الأستاذ
- سيدي دريس عمار

أعضاء لجنة المناقشة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
د. لطرش فيروز	أستاذ محاضر ا	رئيســـــــــا
د. سيدي دريس عمار	أستاذ محاضر ا	مشرفـــا ومقررا
د. بوطورة كمال	أستاذ محاضر ا	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية 2021 / 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا

لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى

الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۖ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا

وَارْحَمْنَا ۚ أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾

سورة البقرة الآية 286

كلمة شكر وعرفان

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذ الدكتور/ سيدي دريس عمار الذي تكرم بقبول الإشراف على إنجاز موضوع بحثنا المتواضع ، فكان لنا خير عون وخير موجه ولم يبخل علينا بأية نصائح أو معلومات ساعدتنا بشكل كبير في إتمام هذا العمل.

كما نوجه الشكر لكل أساتذتنا الأفاضل بكلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية بجامعة تبسة على ما قدموه لنا خلال مسيرتنا الدراسية طلية الخمسة سنوات ، وكذا كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث المتواضع من قريب أو ي من بعيد، دون أن ننسى السيد/ محافظ الشرطة: خراز نبيل رئيس خلية الإعلام والاتصال والعلاقات العامة بأمن ولاية تبسة

الإهداء

إلى كل من علمني حرف في هاته الدنيا الفانية

إلى والديا الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما

إلى زوجتي وأبنائي وإخوتي وأخواتي

إلى جميع أفراد الأسرة الجامعية بجامعة تبسة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل شغوف في طلب العلم.

كركود فتحي

الإهداء

بنورك يا الهي مشينا طريق الهدى وبإيمانك عرفنا درب الهناء وبفضلك اللهم

أهدي إلى الذي لو قال فيهما الرحمان وبالوالدين إحسانا

إلى التي لو كان السجود يحل شرعا بغير وجه الله لكان لها سجودي إلى سرو جودي ونور عيني إلى التي ضحت لأجلي وكان دعاؤها سر توفيقي أمي الحنون عقيلة

إلى ملاك في صورة إنسان صاحب الفضل والإحسان ومن على يديه تعلمت

معنى الشموخ والجد إلى من أفنى عمره في سبيل تعليمي أبي الحبيب أطال الله في عمره

إلى إخوتي وأخواتي أمال ، راضية وأبنائهم طواهرية محمد الذوادي ، طواهرية رضوان وأختهم أية الله
إلى زوجي العزيز مخفي ياسين وكل عائلته المحترمة

إلى كل من عرفتهم وأحببتهم ويذكرهم قلبي ولساني ولم يكتبهم قلمي إلى كل من مد العون من قريب أو من بعيد إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي
فيا ربي لك الحمد حتر ترضى ولك الحمد بعد الرضى

عبايدية مروى

❖ **الفهرسة :**

المحتوى	الصفحة
آية قرآنية	**I**
كلمة شكر وعرفان	**II**
الإهداء	**IV- III**
الفهرسة	**VI- V**
ملخص الدراسة	**VIII- VII**
مقدمة	أ . ب
➢ **الفصل الأول :الاطار التصوري للدراسة**	
01- الإشكالية	**1**
02- الفرضيات	**2**
03- أسباب إختيار الموضوع	**2**
04- أهمية الدراسة	**3**
05- أهداف الدراسة	**4**
06- المفاهيم الأساسية للدراسة	**5**
07- الدراسات السابقة	**7**
➢ **الفصل الثاني : الخلفية النظرية للدراسة.**	**12**
1 ـ العوامل المؤثر في العود لإرتكاب الجريمة	**13**
1 – 1 العوامل الداخلية	**13**
1 ـ 2 العوامل الخارجية	**14**
1 ـ 3 العوامل الإجتماعية	**16**
2 ـ العود إلى الجريمة	**21**
2– 1 أنواع العود إلى الجريمة في القانون	**22**
3 ـ الاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي	**27**
4 ـ الرعاية اللاحقة و علاقتها بالحد من العود لارتكاب السلوك الاجرامي	**31**
➢ **الفصل الثالث : الدراسة الميدانية : دراسة ميدانية لمرتكبي جرائم العود بمراكز شرطة تبسة**	**33**
1 ـ الإطار المنهجي للدراسة	**34**
1ـ 1 منهجية الدراسة	**34**
1 ـ 2 مجالات الدراسة	**34**
1 ـ 3 مجتمع الدراسة	**35**

1 ـ 4 عينة الدراسة	**35**
1 ـ 5 أداة الدراسة	**35**
الفصل الرابع: جمع البيانات و التحليل	
➢ **الفصل الرابع : جمع البيانات والتحليل**	**38**
أولا – جمع البيانات والتحليل	**39**
1- المحور الأول: البيانات الشخصية	**39**
2 المحور الثاني: مؤسسات التنشئة الاجتماعية	**41**
3 المحور الثالث: ضعف الدخل و البطالة	**43**
4 المحور الرابع: جماعة الرفاق	**46**
5 المحور الخامس: الضبط الإجتماعي	**49**
ثانيا ـ إحصائيات مصالح الشرطة	**51**
ثالثا ـ النتائج العامة	**53**
رابعا ـ التوصيات	**54**
خاتمة	**55**
قائمة الجداول	**57**
قائمة المصادر والمراجع	**59**
إستمارة الاستبيان	**62**

ملخص الدراسة

لقد أصبح خطر ظاهرة العود للجريمة يشكل هاجسا لجل المهتمين بمكافحة الجريمة من رجال الأمن والقانون والباحثين في مجال العلوم الإنسانية كعلم الإجتماع وعلم النفس ، لما لها من أضرار على المجتمع وآثار سلبية تهدد أمن واستقرار المجتمعات دون إستثناء فباتت لا تفرق بين المتقدمة منها والنامية .

فكان من الضروري تقصي الظروف والعوامل المؤدية للعود لإرتكاب الفعل الإجرامي و إظهار العلاقة التي تربطها بها، ولقد تزايدت أحاسيس الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة في هذه الأيام بخطر العود للجريمة في مجتمعنا وهذا راجع لتسارع وتيرتها وإرتفاع معدلاتها.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة الحاصلة بين عودة المنحرفين لإنتهاج السلوك الإجرامي والعوامل الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة، ودور هذه العوامل في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة والعودة إليها من وجهة نظر الإشخاص العائدين و المتواجدين على مستوى الضبطية القضائية بمراكز الشرطة من موقوفين ومستدعين في إطار تحقيقات أو تعليمات النيابة.

حيث تم إستخدام منهج المسح الإجتماعي كون الدراسة وصفية تحليلية إنطلاقا من تصميم وتطوير إستمارة استبان لجمع البيانات، وتم استخدام العينة العشوائية البسيطة بحجم(30 مبحوثا) أخذت من مجتمع الدراسة الذي يمثل الأشخاص العائدين للإجرام

حيث توصلت الدراسة إلى:

أن هنالك مجموعة من الظروف والعوامل الاجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة الثانية وفي إثنائها لعبت دورا مهما في دفعهم إلى ممارسة الجريمة إضافة إلى وجود أثر لمتغيرات تشمل مؤسسات التنشئة الإجتماعية (العلاقات الأسرية والمستوى التعليمي) ، و كذا جماعة الرفاق ، المستوى المعيشي، ووسائل الضبط الاجتماعي من جهة، وارتكاب العود للسلوك الإجرامي في المجتمع التبسي.

وتوصي الدراسة بالاهتمام بتفعيل دور الأسرة والمدرسة في عملية التنشئة الاجتماعية ، والمتابعة الدائمة لجماعة الرفاق ، وكذا الاهتمام باحتياجات الشباب المختلفة بتحسين ظروف العيش وتوفير فرص العمل لهم ، من خلال احترام ترسانة النظم و القوانين وفقا لمعايير العادات والتقاليد المتعارف عليها.

الكلمات المفتاحية: العوامل الاجتماعية ، العود ، الجريمة

Résumé de l'étude

Le danger du phénomène de la récidive est devenu une obsession pour la plupart de ceux qui s'intéressent à la lutte contre le crime, y compris les hommes de loi et de sécurité, et les chercheurs dans le domaine des sciences humaines comme la sociologie et la psychologie, en raison de ses dommages à la société et des effets négatifs qui menacent la sécurité et la stabilité des sociétés sans exception, de sorte qu'il ne fait pas de distinction entre les sociétés développées et celles en développement.

Il était nécessaire d'enquêter sur les circonstances et les facteurs conduisant à la récidive pour commettre l'acte criminel et de montrer la relation qu'il lie avec lui, et les sentiments des différents groupes et classes sociales se sont accrus ces jours-ci quant au danger de récidive dans notre société et cette est due à l'accélération de son rythme et à ses tarifs élevés.

L'étude visait à identifier la nature de la relation entre le retour des déviants au comportement criminel et les facteurs sociaux conduisant au crime, et le rôle de ces facteurs pour pousser l'individu à commettre le crime et à y revenir du point de vue des rapatriés présents au niveau de la police judiciaire dans les commissariats, y compris les détenus et convoqués dans le cadre d'enquêtes ou d'instructions du parquet.
Lorsque la méthode de l'enquête sociale a été utilisée, car l'étude était descriptive et analytique basée sur la conception et l'élaboration d'un questionnaire pour collecter des données, et un échantillon aléatoire simple de taille (30 répondants) a été utilisé, tiré de la communauté d'étude, ce qui représente personnes qui sont retournées au crime. Où l'étude a trouvé:
Qu'il existe un ensemble de circonstances et de facteurs sociaux inappropriés qui entouraient les membres de l'échantillon avant et pendant le deuxième crime, qui ont joué un rôle important en les poussant à commettre le crime, en plus de l'existence d'un impact de variables, y compris les institutions de socialisation (relations familiales et niveau d'instruction), ainsi que le groupe de camarades, le niveau de vie, Et les moyens de contrôle social d'une part, et la récidive pour comportement criminel dans la société wilaya de Tébessa .
L'étude recommande de veiller à activer le rôle de la famille et de l'école dans le processus de socialisation, d'assurer un suivi constant du groupe de camarades, ainsi que de prêter attention aux différents besoins des jeunes en améliorant les conditions de vie et en leur offrant opportunités d'emploi, en respectant l'arsenal des systèmes et des lois conformément aux normes des coutumes et des traditions.

Mots-clés : facteurs sociaux, récidive, criminalité

مقدمة:

باتت ظاهرة الجريمة و العود إليها من المشكلات الإجتماعية التي أصبحت تشكل هاجسا لمعظم المهتمين بمكافحتها من رجال الأمن والقانون و جل الباحثين في مجال العلوم الإنسانية خاصة في مجالات علم الإجتماع وعلم النفس ، نظرا للضرر الذي ينجر عنها ناهيك عن الخسائر الكبيرة والآثار السلبية التي تحدثها في المجتمعات مهددة أمنها واستقراره.

فنجد غالبية الدول قد إهتمت بظاهرة العود للجريمة ، من خلال عقد عدة مؤتمرات لتسليط الضوء والبحث عن حلول لتقييد تفاقمها المتسارع ، ومن أشهرها المؤتمر الثالث عشر في الدوحة عام 2015 [1]، (مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية) المنعقد بناءا على دعوة الجمعية الدولية لعلم الإجرام ، لهدف تشريح ظاهرة للجريمة وتقصي الظروف والعوامل المؤدية بالفرد إلى تكرار فعله الإجرامي ، حتى يتسنى لأصحاب القرار في أنظمة الحكومات للتكيف معها من خلال إعادة النظر في الأساليب والوسائل المنتهجة لمكافحتها والحد منه .

فظاهرة العود إلى الجريمة تؤرق كاهل العديد من المجتمعات سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، مع اختلاف في درجة الانتشار من مجتمع لآخر حسب البيئة وطبيعة المعايير الأخلاقية والدينية والاجتماعية والاقتصادية ، نظرا لوجهة النظر المتفاوتة للفعل الإجرامي.

فقد أشار "ليمرت" أن الإنحراف ظاهرة غير ثابتة تخضع في تعريفها إلى رد فعل الجماعة تجاه السلوك ، فالانحراف لا يقوم على نوعية الفعل بقدر ما يرتبط برد الفعل الإجتماعي الذي يتبع السلوك المنحرف ، كما أكد على أن الإنحراف في السلوك بوجه عام هو نتيجة خلل في التنظيم الإجتماعي القائم في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية.[2]

فالعود للجريمة هي ظاهرة تحدث نتاج تفاعل مجموعة من القوى والظروف والعوامل الضاغطة بثقلها على الفرد فتدفعه إلى تكرار فعله الإجرامي لمرات عديدة ، وهذا نظرا للتسارع الحاصل التي أحدثته العولمة ونجد في مقدمتها العوامل الإجتماعية بكل ما تتضمنه من مؤشرات.

[1]-الأمم المتحدة ، تقرير المؤتمر الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ،الدوحة ،12-19 أفريل 2015 ، ص3

[2]- بسام محمد أبو عليان ، الإنحراف الاجتماعي والجريمة ،دار النشر آي كتب بيروت لبنان ، ط2 ، 2016 ، ص74.

فللعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة في حدوث وارتكاب جرائم العود حيث تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين وتميزه عن غيره، وهاته العوامل الاجتماعية يتم ترجمتها من خلال مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم اختلاطا وثيقا وترتبط حياته بحياتهم لفترة من الزمن وهؤلاء هم أفراد أسرته ومجتمعه ومدرسته وأصدقائه وأصحابه الذين يختارهم، وقد أثبتت التجارب أن سلوك الفرد يتأثر إلى درجة كبيرة بسلوك من حوله وخاصة المقربين إليه .

ومن بين هاته العوامل الإجتماعية نجد مؤسسات التنشئة الإجتماعية والتي تعتبر الأسرة من أقوى المؤشرات التي تؤثر في تكوين شخصية الفرد وتتحكم في توجيه سلوكه فمنها يقتبس العادات والتقاليد ويمارس تجاربه الأولى ويستمد خبراته ويعرف معنى الخطأ والصواب، ويعتبر التفكك المادي من أهم مظاهر تفكك الأسرة وهو غياب أحد الوالدين أو كليهما معا في نطاق الأسرة .

حيث أثبتت الإحصائيات التي أجريت في ألمانيا أن (63%) من الأحداث الجانحين الذكور كانت العلاقة بين آبائهم سيئة وأن (82%) من الفتيات الجانحات ينتمون إلى عائلات يسودها الخلاف وعدم التفاهم، وفي فرنسا أثبتت الإحصائيات أن (40%) من المجرمين العاديين، وأن (75%) من المجرمين المكررين للجريمة ينتمون إلى أسر مفككة ، وأما في مصر فقد أكدت العديد من الدراسات أن التفكك المعنوي للأسرة كان سببا رئيسيا للانحراف والجريمة حيث أن (65%) من الجانحين كانت علاقاتهم مع والديهم سيئة.

وفي موضوعنا محل الدراسة التي أجريت بمراكز الشرطة التابعة لأمن ولاية تبسة على الأشخاص العائدين إلى الجريمة بمختلف أنواعها ، وضحت الإحصائيات المتحصل عليها خلال سنتي(2020 و2021)[1] ، أن العدد الإجمالي للقضايا المسجلة خلال سنة 2020 بلغ 6958 قضية تورط فيها 6258 شخص بفارق 700 قضية كان فيها عودة الأشخاص المتورطين لإرتكاب جريمة أخرى أي بنسبة 11% من العدد الكلي للمتورطين ، موزعة بنسب متقاربة في نوع القضايا بين الماسة بالأشخاص و الماسة بالممتلكات وفي سنة 2021 تم تسجيل إرتفاع طفيف في عدد القضايا المسجلة حيث سجلنا 7416 قضية تورط فيها 7176 شخص بفارق **300** قضية أرتكبت من أشخاص عائدين **(هذا العدد يمثل مجتمع الدراسة)** ، حيث تراجعت نسبة جرائم العود مقارنة بالسنة التي قبلها أي بنسبة 4% ، نظرا لتغير العديد من الظروف الدافعة.

[1]- المديرية العامة للأمن الوطني ، أمن ولاية تبسة ، إحصائيات سنوية للقضايا المسجلة الماسة بالأشخاص والممتلكات ، 2020، 2021 .

الفصل الأول

الإطار التصوري للدراسة

➢ الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة

1. الإشكالية:

تعتبر الجريمة بكل أنواعها و أشكالها و صورها السلوك المخالف و المعارض للمجتمع فقد كانت منذ عصور قديمة جدا و منذ بداية الحياة الإنسانية اكبر مشكلة لتقدم وتطور الشعوب و فيها يتفكك المجتمع بوجه عام كما أنها تهدد الكيان الأخلاقي و الاقتصادي و الاجتماعي و الأمني و قد كان العود إليها ظاهرة مست جل المجتمعات و المجتمع الجزائري خاصة و بالأخص المجتمع التبسي.

فعلماء الاجتماع درسوا الجريمة من ناحية إجتماعية ، باعتبارها ظاهرة إجتماعية سلبية تؤثر وتتأثر بالنظم الإجتماعية ، وليست ظاهرة فردية تحركها دوافع داخلية فقط ، كما ركزت الدراسات الإجتماعية على العوامل:(الأسرية ،التعليمية ، الثقافية ،الإقتصادية ، الإعلامية ،الطبقة الإجتماعية ، الجنس) التي تساعد على تنمية وتعزيز سلوك الجريمة ، بالإضافة إلى كشف العلاقة بين الجريمة والمتغيرات الإجتماعية الأخرى كالفقر، الاضطهاد الاجتماعي، والمستوى التعليمي ، مكان الإقامة ، والتفكك الأسري.

فالمجتمع يحصي اليوم نسبة كبيرة من الإجرام والسلوكيات الإجرامية و هذا من خلال الخلل الوظيفي الحاصل في معظم المؤسسات المكونة له نظرا لتكرار العائدين الرجوع الى السجن مما خلق حالة عدم الاستقرار في جميع الأصعدة ، بالإضافة الى تدني الوضعية الاجتماعية والخسارة الاقتصادية.

ومن جهة أخرى أكدت العديد من الدراسات السابقة أن كثير من خريجي السجون يعانون بعد قضاء فترة حكمهم من نبذ المجتمع لهم، يتسبب في كثيرا من الأحيان لعزل اجتماعي للسجين وأسرته ، والذي قد يسهم في عودتهم لطريق الإجرام مرة أخرى.

بالإضافة الى ما سبق لنا ذكره فان خطوات العودة الى الجريمة لا يقتصر فقط على تكرار تباينه لأشكال الجريمة وإنما يتمثل في تقليد كثير من المخالطين لتدني سلوكه ، حيث شغل ذهن العديد من العلماء و المفكرين في علم الإجرام و علم الاجتماع و كذا رجال القانون و الخبراء من العاملين في المؤسسات العقابية بدراسة ظاهرة الإجرام و العود إليها من خلال مجموعة من العوامل التي كانت السبب الأول و الرئيسي للعود الى هذه الظاهرة المقلقة .

ومن أهمها العوامل المتعلقة بالبيئة الاجتماعية و علاقتها بالعود الى الجريمة في المجتمعات الإنسانية تستلزم على الباحث فهمها و تحليلها و دراستها دون الرجوع الى الظاهرة الإجرامية و من خلال ذلك فالعود

منذ القديم يرونه انه شانه شان الجريمة ، و من ناحية أخرى فانه يلحق الضرر بالفرد و المجتمع و من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي :

ما علاقة العوامل الاجتماعية بالعود الى الجريمة؟ .

2- فرضيات الدراسة:

إنطلاقا من رؤية الباحث تم صياغة فرضية عامة على النحو التالي:

الفرضية العامة: للعوامل الإجتماعية علاقة بظاهرة العود إلى الجريمة.

والتي تفرعت منها أربعة فرضيات لموضوع الدراسة صيغت كما يلي:

الفرضية الأولى: لمؤسسات التنشئة الاجتماعية علاقة مباشرة في ظاهرة العود للجريمة.

الفرضية الثانية: لضعف الدخل المادي والبطالة علاقة بالعود إلى الجريمة.

الفرضية الثالثة: لرفقة الصحاب علاقة في توجيه الفرد إلى العود للجريمة .

الفرضية الرابعة: لضعف الضبط الاجتماعي علاقة في إرتكاب جريمة العود.

3 ـ أسباب اختيار الموضوع : يرجع إختيارنا لموضوع العوامل الاجتماعية و علاقتها بالعود إلى الجريمة لعدة أسباب نذكر منها ما يلي :

ـ استفحال ظاهرة تكرار الجريمة و تزايدها بشكل كبير و مستمرة بين جميع فئات المجتمع خاصة بين المراهقين و الشباب دون معرفة أهم العوامل الاجتماعية الدافعة لارتكابها.

- العدد المرعب الذي تعلن عنه المصالح الأمنية من خلال إحصاءاتها و تؤكده المصادر الوطنية المختصة عن تفشي ظاهرة العود لإرتكاب السلوك الإجرامي .
- الإقرار الدولي الذي بمدى خطورة هذه الظاهرة وأثرها على المجتمعات خاصة فئة الشباب.
- قلة الدراسات و البحوث العلمية في المواضيع التي تدرس وتفصل العلاقة الرابطة بين العوامل الاجتماعية و جريمة العود لدى مختلف فئات المجتمع.

4 ـ أهمية الدراسة:

من خلال دراستنا للعلاقة بين العوامل الاجتماعية و العود الى الجريمة فنحن نعالج و ندرس موضوعا مهما و ذو تأثيرات خطيرة على الفرد و المجتمع ، في حين تزداد فيه الأرقام و الإحصائيات الصادرة من الديوان الوطني لمكافحة الجريمة ،و تدق ناقوس الخطر على مستقبل المجتمع و اقتصاده و مستقبل الشباب الذي يعد عماد المجتمع ، في الوقت الذي تكشف فيه الدراسات الأضرار و الإخطار الناجمة عنه دون إغفال استفحال الظاهرة بين الأحداث و التي تسبب ارتفاع معدل الجريمة و أشكالها مما يصعب التحكم في المؤشرات الخطيرة للأجرام ، فتصبح ظاهرة العود الى الجريمة من الظواهر الاجتماعية العادية ، و تزداد خطورتها في المجتمع ، و يكون الإدمان عليها ضمن العادات و التقاليد و هذا بالإضافة الى تأثيرات على العقول و لذلك يجب علينا الاهتمام أكثر بجدية بهذه العوامل الاجتماعية و قد كانت أخطر وأبشع الجرائم المسجلة والمرتكبة كالقتل ، والعمليات الإرهابية الفاعلين هم من فئات الشباب العائد للجريمة ، بمختلف أنواعه .

كما تظهر أهمية الدراسة من خلال الجانب النظري والعلمي كما هو مبين أدناه:

4 ـ 1 الأهمية النظرية: تتجسد أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء حول موضوع الدراسة الحالي ، كما و أنه على حد علم الباحث هناك قلة في الدراسات التي تناولت موضوع البحث المرتبطة بعلاقة العوامل الإجتماعية على وجه التحديد بظاهرة العود للجريمة كما يمكن الإستفادة من هذه الدراسة لإثراء البحث العلمي في مجال الموضوع المدروس، كما يمكن لهذه الدراسة أن تحقق الآتي:

أ . هذه الدراسة تفتح المجال أمام دراسات ميدانية أخرى تتناول متغيرات أخرى (العوامل الداخلية، العوامل الخارجية الأخرى).

ب . توضيح العلاقة بين العوامل الإجتماعية و العود إلى الجريمة ، لغرض زيادة الوعي الجمعوي الهادف لدحر الجريمة و للسعي للحد منها بإيجاد الحلول المناسبة،

4 ـ 2 الأهمية العلمية: من المتوقع أن يستفيد من هذه الدراسة متخذوا القرار من ناحية وضع سياسات و قرارات استراتيجية لتذليل العوامل الإجتماعية القاهرة الدافعة للعود للجريمة كما يمكن أن يستفيد منها أيضا الوسط الإجتماعي الحاضن بكل مؤسساته لمتابعة سلوك المنحرف الجانح.

و عليه لم تقتصر المشاكل الاجتماعية في توفير ضروريات الحياة كالخدمات ، وخيرها بل امتدت الى تأثير هاته العوامل في تغيير مسار العود للجريمة وانتشاره بمختلف أشكاله، فاستهدفت النسيج الاجتماعي في الصميم و أصبحت تؤثر على النظم الاجتماعية كالعائلة و المدرسة و الجامعة و المؤسسات الإنتاجية وغيرها ، و أصبحت كل هذه المشاكل الناجمة عن التحولات تهدد أمن و إستقرار المجتمع ، لهذا كان الاهتمام بموضوع علاقة العوامل الاجتماعية بالعود الى الجريمة لغرض العمل على كشف هذه العلاقة و اقتراح نصائح و تحليل النتائج السلبية التي نريد توقعها .

5 ـ أهداف الدراسة :

تعتبر ظاهرة الجريمة و العود إليها من الظواهر التي تشكل عائقا في جميع المجتمعات و من بينها المجتمع الجزائري ، و لقد أجريت العديد من الدراسات و البحوث حول الجريمة نظرا لتعقدها و انتشارها الدائم و المستمرة في مجتمعاتنا ، و حاولنا التطرق لجانب من جوانبها ، ألا و هي علاقة العوامل الاجتماعية و ظاهرة العود للجريمة و ذلك للتقرب أكثر من المجرم العائد للكشف عن هذه العلاقة

6 ـ المفاهيم الأساسية للبحث :

6ـ 1 مفهوم الجريمة[1]:

أ ـ اجتماعيا: هي انتهاك لأي قاعدة من قواعد السلوك الإجتماعي مهما كانت طبيعتها .

عرفها **براون** بأنها : هي انتهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه

عرفها **سيزرلاند:** هي السلوك الذي تحرمه الدولة لضرر بها و قد تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبه.

[1]– القهوجي علي عبد القادر ، وفتوح عبد الله الشاذلي ، علم الإجرام والعقاب ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1997 ، ص 13 .

ب ـ سيكولوجيا : هي إشباع لغريزة إنسانية بطريق شاذ لا ينتهجه الرجل العادي في إرضاء الغريزة نفسها و ذلك لخلل كمي أو شذوذ كيفي في هذه الغريزة مصحوب بعلة أو أكثر في الصحة النفسية و صادفه وقت ارتكاب الجريمة انهيار في الغرائز السامية و في الخشية من العقاب.

ج ـ التعريف الإجرائي : هي فعل غير سوي و محظور يرتكبه الشخص عن إرادة و قصد أو غير قصد يلحق الضرر، و يعد مخالف بمقتضي القانون ، تكون له عقوبة مقدرة وفق الجرم المقترف

6 ـ 2 مفهوم السلوك الانحرافي[1]:

هو ذلك السلوك الذي لا يمتثل للتوقعات الاجتماعية ، عرفه **الكسندر** : هو السلوك الذي يكون نتيجة للاضطرابات في قوى الشخصية الثلاث الهو و الذات و الذات العليا في تكيفها مع القانون الأخلاقي السائد في المجتمع .

أ ـ التعريف الإجرائي للسلوك المنحرف: هو تمرد ضد مطالب المجتمع، و هو نشاط أو فعل شاذ يقوم به الفرد ويكون بذلك قد خرج عن القانون فتفرض عليه عقوبة ردعية.

6ـ 3 مفهوم العود[2] : هو أن يرتكب الفرد جريمة أو أكثر يحكم عليه من اجلها نهائيا ثم العود بعد ذلك الى ارتكاب جريمة جديدة , و من جهة أخرى فالعود يدل على حالة فرد إرتكب جريمة أخرى دون ما يحتم اشتراط وجود حكم سابق يتضمن تنفيذ عقوبة سالبة لحرية ذلك الفرد .

أ ـ العود في الاصطلاح القانونيين :هو أن يكرر الشخص إرتكاب جريمة معينة بعد أن يعاقب على جرمه الأول ويعد ظرف مشدد في آليات العقاب.

ب ـ قاموس اكسفورد[3]: "**recidivism**" يعرف العود بأنه : (الارتداد الى الجريمة) و العائد بأنه الشخص الذي يرتد عادة الى الجريمة ، و يعرف الارتداد بأنه السقوط ثانية في الخطأ و الوقوع ثانية في المرض بعد الشفاء المؤقت .

---

[1]– آلاء عثمان عبدالرحيم عثمان المتغيرات الإجتماعية و الاقتصادية المؤثرة في العود الى السلوك الإجرامي ، دراسة حالة على نزلاء سجن كوبر ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في تنمية المجتمع جامعة النيلين ،سنة 2017،ص:18.

[2] –سليمان عبد المنعم، النظرية العامة لقانون العقوبات، دراسة مقارنة، د ط، منشورات الحلبي الحقوقية، د ب ن،2009 ،ص124

[3]– جون سيمبسون ، قاموس اكسفورد الإنجليزي ، دار نشر جامعة اكسفورد ، ط3 ،المملكة المتحدة 2008 ، ص 1039

ج ـ التعريف الإجرائي للعود : هو أن يكرر الشخص إرتكاب جريمة ثانية أو أكثر بعد محاكمته على الجريمة الأولى، وهو الرجوع المتكرر من قبل الفرد الى ارتكاب السلوك المنحرف و عودته مرة أخرى للسجن

6ـ 4 مفهوم العوامل الاجتماعية[1]:

هي مجموعة من المتغيرات الإجتماعية المتميزة نسبيا و يمكن تحديدها عن طريق التحليل العاملي و يتألف من مقاييس مترابطة الى درجة كبيرة ذات العلاقة الاجتماعية السيكولوجية التي تؤثر بطريقة مباشرة في حياة الفرد .

يقصد الباحث بالعوامل الاجتماعية: التنشئة الاجتماعية و رفقة الصحاب و كذا البطالة و الدخل المالي و الضبط الاجتماعي، بالإضافة درجة الوصمة الاجتماعية.

تعريف العوامل الإجتماعية للجريمة: تعرف على أنها مجموعة الظروف التي تحيط بالفرد وتميزه عن غيره وتقتصر على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الفرد وبين فئات معينة من الناس يختلط بهم ويرتبط بهم إرتباطا وثيقا سواء كانوا أفراد أسرته أو مجتمعه أو مدرسته أو الأصحاب و الأصدقاء الذين يختارهم.

5.6 التعريف الإجرائي للضبط الاجتماعي:[2] "هو مجموعة من العمليات المتداخلة لكل فرد (الضبط الداخلي) والمجتمع ، تمارسها أجهزة عديدة يستطيع بها المجتمع فرض السيطرة والرقابة على أفراده وتنظيم سلوكهم بالامتثال أو التقيد: قولا أو فعلا ، من خلال مجموعة من الوسائل المادية والرمزية أو كليهما معا بطريقة تقضي إلى اتساق وتوافق علاقات وسلوكيات أفراده وجماعاته مع توقعات ومثاليات المجتمع التي يتبناها ، بغية المحافظة على استمرارية النسق الإجتماعي وتطوير أداءه بتحقيق أهداف إجرائية علاجية ، ووقائية وإنمائية اعتمادا على مؤسسات يعينها وما تحويه من فرق عمل وفق أيديولوجية المجتمع" .

يحقق الضبط الاجتماعي للمجتمعات التوازن والاستقرار و ينظم العلاقات بين الأفراد والمعاملات فيما بينهم، ويعّد وسيلة مثلى لتطبيق الأنظمة والتخلص من الفوضى ، كما يساعد القوانين والأنظمة في تطبيق الرقابة وفرضها على المجتمعات، وفرض السيطرة أيضاً على تصرفات وسلوكيات الأفراد في المجتمع من خلال التنشئة الاجتماعية.

---

[1]– محمد محمود الجوهري ، علم اجتماع الجريمة والانحراف ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2010 ، ص 145

[2]– حسام الدين محمود فياض ، الضبط الاجتماعي دراسة سوسيولوجية – تحليلية ، دارالنشر مكتبة نحو علم إجتماع تنويري، ط 1 ،2018 ، ص 5

يركز الضبط الاجتماعي على معاقبة مخالفي القوانين والضوابط الاجتماعية وسد هذه الثغرات بما يطبقه بحقهم من عقوبات ، بالإضافة إلى سيطرته على الأمور المتنازع عليها في المجتمعات ويحقق العدالة بينهم، ويقوّم الانحرافات الاجتماعية.

6-6 التعريف الإجرائي للبطالة: ظاهرة اقتصادية لها امتداد اجتماعي تتمثل في عدم تمكن الشخص القادر الباحث والراغب من العمل .

ومن جهة أخرى يمكن تعريف البطالة على انهاالفرق بين حجم العمل المعروضوحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة ، عند مستوى الاجور السائدة .

7 ـ الدراسات السابقة للدراسة:

7ـ 1 الدراسات الأجنبية :

6 ـ 1 . 1 دراسة غوردان و ويلدون (gordan – weldon) 2003[1]:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر العلاقة بين العامل الاجتماعي (الرعاية اللاحقة للنزلاء) من حيث البرامج التأهيلية وظاهرة العود للجريمة وذلك في مركز هوتسفيلد للإصلاح في ولاية فرجينيا الغربية وتم التطبيق على النزلاء الذين استفادوا من برامج التعليم والتدريب المهني ، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود تأثير إيجابي في تخفيض معدل الجريمة بالنسبة للنزلاء الذين اشتركوا في برنامج التعليم والتأهيل المهني حيث أن هذه البرامج تهيئ المفرج عنهم لحياة مغايرة عن وضعهم السابق وتحد من عودتهم للجريمة.

7ـ 1 . 2 دراسة أوينسOwens 2013:[2]

قام Owens بإجراء دراسة هدفت إلى الكشف عن أثر العوامل الإجتماعية السلبية لدى عينة من المجرمين السابقين والذي بلغ عددهم ثلاثة عشرة سجينا تم اختيارهم عن طريق إحدى مؤسسات خدمة المجتمع المدني في مدينة نيويورك ، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن العوامل الإجتماعية السلبية خاصة فيما تعلق بالرموز

[1]–حنان محمد عاطف ، المحددات الإجتماعية والاقتصادية للعود إلى الجريمة دراسة حالة على عينة من المجرمين العائدين لممارسة الجريمة المودعين في سجن المينا الجديدة.كلية الآداب جامعة المنيا ، 2017 ، ص 5

[2]– مرجع سابق، ص 6

والتي تلتصق بالسجناء تؤثر سلبا على عودتهم للإجرام ، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن إعادة تأهيل السجناء السابقين يرتبط إيجابا مع عدم عودتهم إلى إنتهاج السلوك الإجرامي .

7ـ 2 الدراسة العربية:

7ـ 2 . 1 دراسة بن رجب 2004: [1]

استهدفت الدراسة الكشف عن بعض العوامل الإجتماعية والثقافية والإقتصادية التي قد يعزى إليها سبب عودة بعض الأفراد إلى إرتكاب الجريمة ، وفي ضوء ذلك فإن هذه الدراسة تدخل ضمن الدراسات الوصفية إنطلاقا من أن الوصف عملية ضرورية للكشف عن أسباب الظاهرة وتحديدها وقياسها ، بهدف الوصول إلى تعميمات قد يستخدمها الباحثون فيما بعد كمنطلقات لهم في دراسات أكثر عمقا وتحليلا.

وقد اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب المنهجية تمثلت في : المسح الاجتماعي و الأسلوب الإحصائي وكذا الأسلوب المقارن حث إعتمد الباحث على أداة المقابلة كأداة لجمع البيانات من الشباب العائد للجريمة في السجون ، حيث قام الباحث بسحب عينة دراسته من خلاله.

وخلصت الدراسة إلى أن ظاهرة العود للجريمة ماهي إلا نتاج لمجموعة من العوامل أهمها تلك التي إكتسبها العائد من خبرات أو قيم أثناء فترة عقوبته ، بالإضافة إلى العوامل التي واجهته في المجتمع بعد إنتهاء فترة عقوبته

7ـ 2 . 2 دراسة هاني جرجس عياد 2007 [2]:

دراسة ميدانية للمعوقات الإجتماعية التي تواجه المفرج عنهم من المؤسسات العقابية بمحافظة الغربية بمصر ، حيث استهدفت الدراسة محاولة الوقوف على آثار العوامل الإجتماعية ممثلة في الوصمة على فئة السجناء المفرج عنهم وما ينتج عنها من مشكلات ومعوقات تعترض رغبة هذه الفئة أو قدرتها على

[1]– بن رجب محمد مصباح خليفة ، العود إلى الجريمة بين الشباب دراسة ميدانية على عينة من الشباب نزلاء مؤسسات الإصلاح بمدينة طرابلس ليبيا، أطروحة دكتواه ، كلية الآداب قسم العلوم الإجتماعية ، جامعة المنوفية ليبيا، 2004 ، ص147

[2]– هاني جرجس عياد ، التداعيات الإجتماعية للوصمة دراسة ميدانية للمعوقات الإجتماعية التي تواجه المفرج عنهم من المؤسسات العقابية بمحافظة الغربية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الأداب قسم الإجتماع ،جامعة طنطا مصر ،2007 ، ص

التكيف مع المجتمع والاندماج في الجماعة بعد الإفراج عنهم وعودتهم مرة أخرى إلى الحياة الإجتماعية السوية ، بغية التوصل إلى مؤشرات تخطيطية أو برامج عمل لتفعيل دور الرعاية اللاحقة لهم بعد الإفراج عنهم حتى تقل أو تنعدم معدلات عودتهم مرة أخرى إلى السلوك الإجرامي ، وذلك بعد التعرف على الدور الفعلي للأجهزة المعنية وإظهار المعوقات التي تعترضها وتقلل من كفاءتها وفاعليتها في أداء دورها المنوط بها.

وانطلاقا من مشكلة الدراسة واتساقا مع طبيعة الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها ، فإن الباحث لجأ الى دراسة وصفية نظرا لاعتبارها أكثر النماذج ملائمة لموضوع بحثه ، حيث استخدم منهج المسح الاجتماعي ، ودراسة حالة بتوظيف واستخدام أدوات البحث (الإستبيان –المقابلة).

توصلت الدراسة إلى أن الفرد الموصوم اجتماعيا يواجه العديد من المواقف السلبية من قبل أفراد المجتمع والتي تؤكد دائما بأنه شخص مرفوض ومنبوذ من قبلهم ، مما يشكل لديه وعي جديد يؤدي به إلى الإنخراط في دائرة إحتراف الجريمة ، كما توصلت أيضا إلى أن الرعاية اللاحقة تلعب دورا ضئيلا في حياة المفرج عنهم ، وأن أبرز العقبات التي تعترض جهود الأجهزة المعنية بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم هي عداء الرأي العام لهم ، حيث يتمثل هذا العداء في سوء الظن بهم والنفور منهم.

كما أكدت الدراسة على أهمية دور الجمهور في معاونة المفرج عنهم على استعادة اعتبارهم الاجتماعي ومكانتهم بعد خروجهم من السجون وعودتهم إلى الحياة العادية

7 ـ 3 الدراسات المحلية :

7 ـ 3 . 1 دراسة مهداوي محمد الصالح 2017 [1]:

دراسة ميدانية مسحية لفئة من المحبوس المعتادين المفرج عنهم من مؤسسة إعادة التربية بتلمسان ، حيث ركزت هذه دراسة على ظاهرة العود لكشف الميول الإجرامي للمحبوس (المبحوث) ، من أجل إيجاد صيغ جديدة لمساعدة المسؤولين في تعديل سياستهم الوقائية والعلاجية أو تشريعاته لغرض منع المجرم للتحول إلى مجرم معتاد .

حيث توصلت الدراسة إلى تنائج نستعرض أهمها:

ـ أن الانحراف يبدأ في سن مبكر و أن ارتكاب الجريمة في سن مبكرقد يؤدي إلى العود .

[1]– مهداوي محمد الصالح ، العود للجريمة في المجتمع الجزائري أسبابه وطرق علاجه ، دراسة ميدانية مسحية لفئة من المحبوس المعتادين المفرج عنهم من مؤسسة إعادة التربية بتلمسان ، مجلة روافد العدد 2 ديسمبر المركز الجامعي عين تيموشنت ، 2017، ص23

ـ أن التعليم له دور وقائي لما يغرسه في نفوس المتعلم من قيم خلقية واجتماعية من شأنها أن تساعد الفرد على الامتناع عن الوقوع في الجريمة.

ـ أن التسرب المدرسي في سن مبكرة أضحى من المعضلات الكبيرة مما يجعل الأشخاص عرضة أكثر للعود إلى الجريمة.

ـ أن متغير الحالة الاجتماعية له تأثير في الحد من السلوك الإجرامي.

ـ أن الإجرام يقل في الريف عنه في المناطق الحضرية وذلك لكون المناطق الريفية ما تزال محافظة نوعا ما على تقاليدها و عاداتها التي تحول دون انتشار الجريمة.

ـ أن ضعف الأوضاع الاقتصادية للمحبوسين له علاقة بالعود بحيث كلما ارتفعت نسبة الفقر ارتفعت معها معدلات الجريمة والعود إليها.

ـ أن أغلبية المبحوثين يعشون حياة إجتماعية غير مستقرة بسبب التفكك الأسري.

ـ أن الأفراد العائدين قبل دخولهم المؤسسات العقابية كانوا دون عمل.

علاقة الدراسة بالدراسات السابقة :

من خلال ما سبق ذكره وما جاء في الدراسات السابقة نجد أن العلاقة بينها وبين دراستنا المتعلقة (بالعوامل الإجتماعية وعلاقتها بالعود إلى الجريمة) يمكن في :

1- أوجه التشابه: جل الدراسات السابقة تعرضت إلى تحديد العوامل الإجتماعية الأكثر شيوعا والتي قد تكون الدافع الرئيسي لإرتكاب جريمة العود للسلوك الإجرامي كما يلي:

ـ نقص في برامج الرعاية اللاحقة للعائدين أدى إلى العود إلى السلوك الإجرامي ونظرا لإهمال هاته الفئة .

ـ لجماعة الرفاق تأثير على سلوك العائد حيث أن أغلب النزلاء قد عادوا الى المؤسسة العقابية بسبب الصحبة السيئة.

ـ أن التفكك الأسري و تدني المستوى المعيشي يؤثر في العود الى السلوك الإجرامي.

ـ فمعظم الدراسات بينت بوجود علاقة بين تدني المستوى التعليمي و العود الى السلوك الإجرامي

ـ يلاحظ أن دراسة (مهداوي محمد الصالح) تتشابه مع الدراسة الحالية في العنوان (العوامل الاجتماعية) من حيث استخدام منهج المسح الإجتماعي كونها دراسة وصفية تحليلية .

ـ واهتمت هاته الدراسة بتوضيح علاقة العوامل الاجتماعية بالعود الى الجريمة لغرض معرفة تأثير هذه العوامل على الشخص العائد بالإضافة الى توضيح بعض الوسائل و الطرق المقترحة التي يمكن أن تحد من العود الى السلوك الإجرامي .

2- **أوجه الإختلاف:** تمثلت في تطرق بعض الدراسات الى بعض العوامل الأخرى كالعوامل الداخلية على سبيل العرض والتعمق في الدوافع المؤدية للسلوك الإنحرافي و الإجرامي ، أيضا في منهجية البحث العلمي المتبناة وهذا حسب طبيعة كل موضوع ، كما اعتمدت الدراسات السابقة على التحليل الكمي أكثر من التحليل الكيفي والذي إعتمدنا عليه في دراستنا الراهنة لغرض تقديم صورة أكثر واقعية عن موضوعنا.

3- **موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة:** يعد موضوع العوامل الإجتماعية وعلاقتها بظاهرة العود إلى الجريمة من المواضيع التي لفتت انتباه علماء الاجتماع وعلم النفس والقانون على حد السواء ، نظرا لأهميته ، فالدراسات السابقة تطرقت إلى إظهار طبيعة العلاقة الحاصلة بين العوامل المؤدية إلى إرتكاب جرائم العود بصفة عامة ، أين ستكمل دراستنا الراهنة البحث في ماهية هاته العلاقة من حيث التعمق والتغلغل في كشف العلاقة بين العود للجريمة من جهة والعوامل الإجتماعية من جهة أخرى ، أين تتموقع دراستنا في مبدأ ديمومة وسيرورة البحث العلمي الهادف لكشف الحقائق لحدوث الظاهرة الإجرامية وإعطاء تفسيرات حسب طبيعة الظروف الراهنة .

4- **أوجه الاستفادة من هذه الدراسة:** يمكن أن يستفيد من هذه الدراسة متخذوا القرار من ناحية وضع سياسات و قرارات استراتيجية لتذليل العوامل الإجتماعية القاهرة الدافعة للعود للجريمة ، كما يمكن أن يستفيد منها أيضا الوسط الإجتماعي الحاضن بكل مؤسساته لمتابعة سلوك المنحرف الجانح.

كما أنها تفتح المجال أمام دراسات ميدانية أخرى تتناول متغيرات أخرى (العوامل الداخلية، العوامل الخارجية الأخرى) للبحث العلمي المتواصل حول تفسير الظاهرة الإجتماعية المتمثلة في الظاهرة الإجرامية .

الفصل الثانـي

الخلفية النظرية للدراسة

➢ الفصل الثاني : الخلفية النظرية للدراسة

1. العوامل المؤثرة في العود لإرتكاب الجريمة[1]:

إن العوامل التي تؤدي الى السلوك الإجرامي أو العود إليه عوامل متعددة و متداخلة و لا يمكن حصرها في عامل واحد أو عدد من العوامل المختلفة على أنها السبب في العود الى ارتكاب الجريمة مرة أخرى و إن كان هناك بعض العوامل التي يكون تأثيرها اكبر من غيرها فان هذا يعني أن العوامل الأخرى ليس بالضرورة أن يكون لها تأثير في سلوك الشخص المنحرف و يمكن تقسيم هذه العوامل الى اثنين هما : العوامل الداخلية و العوامل الخارجية

1 ـ 1 العوامل الداخلية [2]:

هي عبارة عن مجموعة من الظروف الخاصة التي ترتبط ارتباط خاصا بشخص معين هو ما يطلق عليه الشخص العائد كنتيجة لاحقة لتصرفاته ، و تلك الروابط و الظروف حبيسة النفس البشرية حتى يتم لها التفاعل مع بعضها البعض أو تتفاعل مع العالم المحيط (العوامل البيئية) فتظهر الى السطح في شكل سلوك مخالف للقانون و من هذه العوامل الداخلية نذكر :

أ ـ الوراثة :

هي انتقال خصائص معينة من الأصول الى الفروع في الفترة التي يكون فيها الجنين

ـ علاقة الوراثة بالجريمة:

اختلف العلماء حول تحديد الصلة القائمة بين الوراثة و الجريمة فمنهم من قال أن الإنسان يرث السلوك الإجرامي و على رأسهم العالم الايطالي (لمبروزو) الذي قرر أن المجرم شخص ورث الهمجية البدائية عبر القرون و أن هذه الصفات تدفعه الى سلوك محتوم و هو السلوك الإجرامي[3] .

---

[1]– سبايس بومدين، بوبكر عبد القادر، العوامل المؤثرة في ظاهرة العود الى الجريمة مذكرة شهادة الماستر ،جامعة العلوم الإجتماعية ، قسم علم النفس ، سنة 2015–2014 ،ص :39 .

[2]– عدنان ياسين مصطفى ، *سيسيولوجيا* الإنحراف *في* المجتمع المأزوم ، العراق ،نموذج العراق ،اثراء للنشر والنوزيع،2010،ص:28 .

[3] – عدنان ياسين مصطفى نفس المرجع السابق ، ص 28

و من قال بأن الصلة بين الوراثة و الجريمة لا وجود لها على الإطلاق و أن الجريمة ترجع إلى العوامل المحيطة بالشخص المنحرف وحدها ، و أن القابلين بإرجاع الإجرام الى عامل الوراثة قد اشتبه عليهم الأمر فهم قد لاحظوا انتقال الخصائص الإجرامية من السلف الى الخلف و استندوا الى ذلك في القول بتأثير الوراثة على الإجرام ، و الحقيقة أن الذي يجعل الشبه الكبير بين خصائص السلف و الخلف ، إنما يرجع إلى تأثير كل منهما بظروف بيئية واحدة هي التي دفعت بهم الى المسلك الإجرامي .

و الرأي السليم هو الذي يعتدل بين الاتجاهين السابقين ، فلا يعطي الوراثة قوة مطلقة في تفجير السلوك الإجرامي كما لا يجردها من أي أثر مسبب لهذا السلوك ، و إنما يرى أنها تنتقل من الأصل الى الفرع وفق إمكانات و قدرات معينة ، تدفع الشخص إذا صادف ظروف معينة إلى سلوك سبيل الجريمة ، هذه الإمكانيات أو القدرات هي ما أصطلح على تسميته (الاستعداد الإجرامي) فالاستعداد الإجرامي يورث و لكن الجريمة و السلوك الإجرامي في ذاته لا يورث ، فمن سلك أبوه سبيل الجريمة ليس من المحتم أن يكون مجرم و ذلك لسببين هما :

أولا : الاستعداد الإجرامي الموروث لا يؤدي الى ارتكاب الجريمة إلا إذا توفرت ظروف بيئية شاذة و مرهقة تتفاعل مع هذا الاستعداد فيتولد السلوك الإجرامي نتيجة لهذا التفاعل .

ثانيا : إن فكرة الجريمة فكرة قانونية تختلف من تشريع الى أخر و في نطاق التشريع الواحد من زمن الى أخر، فمثلا تعدد الزوجات يعتبر جريمة في بعض التشريعات و لا يعتبر كذلك في تشريعات أخرى.

أخيرا إن الاستعداد الإجرامي قد لا تصادفه مثل هذه الظروف، في هذه الحالة يظل الاستعداد الإجرامي كامنا دون أن يظهر ما يعبر عن وجوده.

كما تجدر الإشارة إلى أنه هناك عوامل داخلية أخرى سنذكرها على سبيل العرض فقط والمتمثلة في : السلالة ، الجنس ، التكوين العضوي ، التكوين العقلي ، الجانب العاطفي

1 ـ 2 العوامل الخارجية[1]:

يقصد بالعوامل الخارجية مجموعة الظروف الخارجة عن شخصية الإنسان التي تحيط به و تؤثر في تكوين شخصيته وتحديد أهدافه و توجيه سلوكه .

[1] – عدنان ياسين مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص 30 .

من ذلك التعريف يتبين أن الظروف الخارجية المحيطة بفرد ما لا تدخل كلها حتما في مضمون البيئة و إنما يدخل منها في هذا المعنى الظروف التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بشخص العائد ومن أهم العوامل الخارجية نذكر:

1 ـ 2 1 العوامل الطبيعية: هي مجموعة الظروف الجغرافية التي تسود في منطقة معينة و مثال حالة الجو كالحرارة و البرودة و كمية الأمطار و نوع و درجة الرياح و طبيعة الأرض و التربة ، ومن صور هذه الصلة بين العوامل الطبيعية و الجريمة نجد تأثير المكان على ظاهرة الإجرام ، فالطبيعة الجبلية للمكان تساعد على ارتكاب الجرائم لسهولة إخفاء الفاعلين و صعوبة القبض عليهم ، بينما السهول و الوديان تقل فيها نسبة الجرائم لسهولة تعقبهم فيها و من هذه الظروف الطبيعية نجد:

أ ـ العوامل الايدلوجية (المدينة و الريف)[1]:

من المعلوم و الواضح أن الاختلاف الظاهر بين مجتمع المدينة و الريف يؤدي إلى نتائج لتجارب بشرية مختلفة تكون في الغالب نتاج طبيعي للعوامل الايكولوجية التي نشرها الإنسان في بيئته التي ترعرع فيها سواء قرية أو مدينة و يتضح أن الإجرام الذي أفرزته التجربة الإنسانية يختلف عن بعضهم البعض نتيجة الى المنبع الذي تدفق منه لذا وجد علماء علم الإجرام و الاجتماع أنه من السهل التفرقة بين الجريمة التي تفرزها التجربة الريفية و تلك التي تكون نتاج المجتمع البشري بالمدينة.

ومن هذه الفروقات : الحياة الاقتصادية في المدينة و الريف و ذلك لأن الريف يتميز بروابط اجتماعية و نشاط اقتصادي متواضع يجعل من إجرام المناطق الريفية مختلف عن إجرام المدن

تتميز الحياة في المدينة بالكثافة السكانية العالية و أن العلاقات فيها لا تكون جيدة كما هو الحال في الريف حيث يعرف الأفراد بعضهم البعض و بذلك يرى علماء الإجرام أن الكثافة السكانية في المدينة و تشتت أفراد الأسرة من العوامل التي تساعد على زيادة الجريمة لصعوبة التعرف على الفاعل في مجتمع لا تقوم فيه العلاقات وجها لوجه و من مظاهر حياة المدينة التمايز في الدخول و ما يتبع ذلك من التعرض لاعتداء المنتجات المادية فكلما تنوعت المنتجات مع حرمان أبناء أصحاب الدخول المحدودة منها كلما زاد

[1] – معتصم زكي السنوي ،أسباب العود الى الجريمة ،الأمن والحياة، مجلة أمنية ثقافية إعلامية ،العدد 247 ،أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ،المملكة السعودية ،2003 ، ص 32 .

الإغراء على سرقتها في رأي البعض ، و في رأي البعض الأخر أن الجريمة تسير جنبا إلى جنب مع الرخاء الاقتصادي لأنه لا يوجد من الأدلة ما يدل على ارتفاع نسبة الجريمة كلما زاد الرخاء الاقتصادي غير أننا لا يمكن أن نعتبر الرخاء في حد ذاته من أسباب ارتفاع الجريمة لأن الرخاء نفسه قد يكون مصحوبا بالتصنيع و إعادة تكوين بناء الأسرة و المعايير الجديدة للسلوك و ما الى ذلك من أفعال قد تكون لها أثارها الفعالة.

ب ـ المناخ :

الصلة بين المناخ و الجريمة : تؤكد الإحصائيات وجود صلة بين حرارة الجو أو برودته و بين كمية الجرائم المرتكبة و نوعها فقد أثبتت بعض الإحصائية الفرنسية أن جرائم الأشخاص تزيد في الجنوب و على أساس هذه الإحصائيات انشأ العالم الفرنسي (جريج) ما أسماه بـ(القانون الحراري للظاهرة الإجرامية)، كذلك أثبتت إحصائيات فرنسية أخرى أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تكثر بالجو الحار ومن جهة أخرى ارتباط جرائم الأموال بالجو البارد ، كذلك أيدت الإحصائيات في الولايات المتحدة الأمريكية نفس الملاحظة ، فقد دلت على أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تتناسب طردا مع ارتفاع درجة الحرارة .

و يرى البعض من العلماء في تفسير الصلة بين ارتفاع درجة الحرارة و ارتكاب الجريمة الى القول بأن الحر يضعف من مقدرة الإنسان على السيطرة على غرائزه في مواجهة المؤثرات الخارجية فيندفع إلي ارتكاب الجرائم لاسيما الجرائم الخلقية.

1 ـ 3 العوامل الاجتماعية[1]:

هي الظروف التي تحيط بالشخص منذ بداية حياته و تتعلق بعلاقاته بغيره من الناس في جميع مراحلها و ارتباطه بهم بنوع وثيق من الروابط تؤثر في سلوكه الى حد كبير لذلك تدرس جميع المراحل المختلفة التي يمر بها الإنسان منذ مولده و صلتها بالظاهرة الإجرامية و تشمل كل من مؤسسات التنشئة الإجتماعية و البيئة المحيطة والمستوى المعيشي و آليات الضبط الإجتماعي وسوف تناولها بالتفصيل .

1 ـ 3 ـ 1 مؤسسات التنشئة الإجتماعية[2] : تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات دورا محوريا في بناء شخصية الفرد و نموها على نحو يجعله شخصا سويا في مجتمعه ملتزما

[1]– نسيسة فاطمة الزهراء ، التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث ، دراسة ميدانية ، جامعة خميس مليانة الجزائر ، 2014.

[2]– شيخ على ، مؤسسات التنشئة الإجتماعية و إنتاج الجريمة الوسط الاجتماعي ، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والإجتماعية ، جامعة البليدة ، ملتقى بتاريخ النشر:2019/11/26،

بقواعد الضبط الاجتماعي و مقتضياته و ذلك من خلال مجموعة الأنساق القيمية والأخلاقية التي تسعى هذه المؤسسات إلى استدماجها في شخصية الفرد المكون للمجتمع و هي أنساق يعتمدها المجتمع و يرتضيها و هي أساس العلاقات الاجتماعية السوية و كذا النظام الاجتماعي القائم و كل ذلك بهدف حمايته و تحصينه من كافة المؤثرات الاجتماعية التي قد تكون دافعا لولوجه عالم الجريمة و الانحراف ، والأسرة تعد أولى مؤسسات التنشئة الإجتماعية تحيد عن هدفها إذا أصيبت بخلل فيؤدي ذلك إلى خلق جيل ينحرف ويسلك طريقه إلى الإجرام ويعرف هذا الخلل بالتفكك الأسري .

1 ـ 3 ـ 2 التفكك الأسري:

الصلة بين الأسرة و الجريمة [1]: تعتبر الأسرة من أقوى العوامل التي تساهم في تكوين شخصية الإنسان و تؤثر في توجيه سلوكه و تحدد الاتجاهات المستقبلية و يرجع ذلك إلى أن الأسرة هي أول مجتمع يصادفه الإنسان و تترسب في ثنايا شخصيته ما يدور أمامه في الأسرة من الأحداث و ينطبع في مشاعره ما يتلقاه من قسوة أو حنان ، عنف أو رقة لذلك كان للأسرة الدور الكبير في ميل الحدث للسلوك الإجرامي .
والتفكك الأسري قد يكون تفككا ماديا و قد يكون تفككا معنويا لذلك سنستعرض كلا النوعين و تبيان تأثيره على ظاهرة الإجرام.

أ ـ التفكك المادي للأسرة: يرجع إلى عدم وجود الأبويين معا في نطاق الأسرة و بغيابهما أو أحدهما و في هذه الحالة يحرم الطفل من مصدر هام من مصادر تهذيبه و يكون ذلك الحرمان أحد العوامل التي قد تدفع به إلى سلوك الجريمة أو العود إليها ، و تؤكد الإحصاءات أن الصلة وطيدة بين تفكك الأسرة المادي و بين ارتكاب الجريمة فقد أثبتت تقارير إحصائية فرنسية أن 40% من النزلاء بالمؤسسات العقابية هم من الجانحين لأول مرة و 75% من الجانحين العائدين كانت أسرهم متصدعة ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية دلت الإحصاءات على 45%من النزلاء ينتمون إلى أسر متصدعة ، وفي مصر العربية دلت الإحصاءات أن 67% من النزلاء ينتمون إلى أسر متفككة .من خلال الإستبيان الذي أجراه الباحث مع الأشخاص العائدين تبين أن هنالك منهم من ينتمون إلى أسر متصدعة إذ أنهم لا يعيشون مع أسرهم ولا يوجد ترابط فيما بينهم.[2]

[1]– سعيد ناصف ، دور الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة ، دراسة تحليلية ميدانية في مجتمع الإمارات ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للعلوم الإنسانية عدد فبراير 2020

[2]– نسيسة فاطمة الزهراء ، نفس المرجع السابق.

ب ـ التفكك المعنوي للأسرة : يعني أن تسود الأسرة مع ترابطهما المادي (أي وجود الأبوين معا) علاقات سيئة إذ ينشب شجار دائما بين الأبوين أو تكون لأحدهما أو كلاهما قدوة سيئة للأبناء و كذلك من أشكال التفكك المعنوي أن يعامل أحد الأبناء بقسوة فيتولد عليه الشعور بالظلم ، فإذا تعرض الطفل لحياة عائلية يسودها نوع من أنواع هذا التفكك المعنوي فإن ذلك يكون عاملا من العوامل التي يحتمل معها اندفاعه إلى طريق الجريمة أو العود إليها .

وفي إحصاءات في الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن 90.5% من النزلاء نشأوا في أسر يشيع فيها سوء الخلق والإجرام و إدمان المخدرات ، وفي ألمانيا أجريت على 500 مجرم من العائدين و أكدت على أن 60 منهم قد نشأوا في ظل مبادئ تربوية غير سليمة .

فقد حث الإسلام على بناء الأسرة و دعى الناس إلى أن يعيشوا في ظلالها إذ هي الصورة المثلى للحياة المطمئنة التي تلبي رغبات الإنسان و تفي بحاجات وجوده قال تعالى **{وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ}**الروم :21 [1].

1 ـ 3 ـ 3 المدرسة: هي تلك المؤسسة التي أنشأها المجتمع لتربية وتعليم النشء الجديد ، فهي تلك المؤسسة الشكلية الرمزية المعقدة التي تشتمل على سلوك مجموعة كبيرة من الفاعلين وتنطوي على منظومة من العلاقات بين مجموعات تترابط فيما بينها بواسطة شبكة من العلاقات التي تؤدي فعلا تربويا عبر التواصل بين مجموعات المعلم والمتعلم .

إن المهام و الواجبات التي تضطلع بها المدرسة يمكن أن تجعل منها مؤسسة وقائية تحمي من خلالها الطفل والشاب ، ويكمل دور المدرسة في الحد من السلوك الإجرامي والعودة إليه من خلال ما قاله العالم "**فيكتور هيغو**" (إن كل مدرسة تفتح أبوابها يقابلها سجن مغلق) ، ولكن هذا لا يمنع أن يكون للتعليم أثره العكسي في زيادة معدلات الجريمة والعودة إليها ، ويكون ذلك من خلال عدة علاقات متباينة بين التلميذ والمعلم وبين التلميذ وزميله ، تتحول المدرسة من خلالها إلى مصدر للسلوك المنحرف والإجرامي وذلك راجع لتدخل عدة عوامل خارجية كالأسرة مثلا والمنطقة التي توجد فيها المدرسة ، فيحيد الدور الفعال لها وتصبح منتجة لأفراد جانحين غير أسوياء[2].

[1] – سورة الروم الآية 21.

2-الجريمة والانحراف دراسة وتحليل، موقع https://crimedz.blogspot.com/p/blog-page_30.html ، 15.05.2022 ، 23:01 إلكتروني

1 ـ 3 ـ 4 جماعة الرفاق [1]:

عرفها **كولي:** بأنها الجماعة التي يتفاعل أفرادها وجها لوجه و تجمعهم علاقة ودية و عشرة طويلة نوعا ما ، لا تقتصر حياة الفرد على الأسرة و المدرسة و العمل فحسب، و أنما يتخير الفرد مجموعة من الأصدقاء يتفقون معه في ميوله و اتجاهاته يقاربونه سنا و يمضي معهم أوقات فراغه و يمارس معهم هوايته ولاشك أنه يوجد تأثير متبادل بين الأصدقاء فكل منهم يؤثر في شخصية الأخر و من هنا كانت أهمية جماعة الرفاق.

يؤكد المنهج الإسلامي على أهمية الرفاق في التأثير على سلوك الفرد و توجيهه أما للخير أو للشر ومن هنا كان توجيه الإسلام على حسن انتقاء الأصدقاء و التحذير من مصاحبة الأشرار و قد صور القرآن الكريم تأثير قرين السوء على قرينة و ذلك في **قوله تعالى** ((فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ **(50)** قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ (51) يَقُولُ أَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ **(52)** أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَدِينُونَ)) صدق الله العظيم.

و كذلك جاءت السنة المطهرة مؤكدة على أهمية تأثير جماعة الرفاق و ضرورة اختيار الجليس الصالح فقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال (إِنَّمَا مَثَلُ الجَلِيسِ الصَّالِحِ والجَلِيسِ السّوءِ كَحَامِلِ الْمِسْكِ وَنَافِخِ الْكِيرِ، فَحَامِلُ الْمِسْكِ إمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الكِيرِ إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ رِيحًا كريهة[2]).

و يقول الشاعر : ﴿عَنِ المَرءِ لا تَسأَل وَسَل عَن قَرينَهُ *** فَكُلُّ قَرينٍ بِالمُقارِنِ يَقتَدي﴾

1ـ 3 ـ 5 أوقات الفراغ[3]:

يعرف عاطف غيث وقت الفراخ بأنه الوقت الفائض بعد خصم الوقت المخصص للعمل والنوم من 24 ساعة ، هنالك ثلاث اتجاهات سائدة لتعريف مصطلح وقت الفراغ تختلف باختلاف طريقة حساب ذلك الوقت و الاستفادة منه:

---

[1]– حسن الساعاتي، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، أبحاث الندوة العلمية السادسة، الخطة الوقائية العربية الأولى، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض، 1987 ص 110 ـ 113

[2]– صحيح مسلم، الجزء الثامن، دار المعرفة للنشر، بيروت، د/ت، ص 38.

[3]–فتيحة حمادي ، وقت الفراغ و الترويح وعلاقتهما بانحراف الشباب ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ،عدد 46 ، 2016 ، ص 85–105.

ـ ينظر إليه باعتباره الوقت الفائض عن العمل و واجبات الحياة.

ـ ينظر إليه باعتباره نشاطا يستمتع به الفرد أي ينظر إلي الكيف دون اعتبار الكم .

ـ ينظر إليه من خلال الربط بين الكم و الكيف و عرف (روبرتس) وقت الفراغ بأنه : الوقت الذي يكون الفرد حرا من العمل و الواجبات الأخرى و الذي يكون مفيدا للاسترخاء و التسلية و التكوين الاجتماعي أو النمو الشخصي .

و الإسلام بتوجيهاته السامية عالج الفراغ لدى الأشخاص بوسائل علمية تصحح الأجساد و تقوي الأبدان و تكسبهم قوة حيوية و نشاطا و من أعظم هذه الوسائل العبادات و لاسيما الصلاة التي اعتبرها الإسلام عمود الدين و قوامه و ركنه الأساسي كما لها من الفوائد الروحية و الجسمية و الآثار الخلفية و النفسية و يقول رسول الله ﷺ: 【اغتنِمْ خمسًا قبل خمسٍ : شبابَك قبل هَرَمِك، وصِحَّتَك قبل سَقَمِك، وغناك قبل فقرِك، وفراغَك قبل شُغلِك، وحياتَك قبل موتِك】 رواه الترمذي[1] .

ومن الوسائل العلمية التي وجه إليها الإسلام في معالجة الفراغ لدى الأولاد من الأحداث و الشباب أمرهم بالتعليم لفنون الحرب و الفروسية و السباحة و الرماية و المصارعة بالإضافة إلى توجيه النزلاء في شغل فراغهم بالمطالعة الهادفة و الرياضة المتنوعة.

1 ـ 3 ـ 6 البطالة وتدني مستوى المعيشة[2]:

للبطالة مفاهيم عدة ، إلا أنها في مجملها تتفق بالمعنى، حيث تعنى بالمفهوم الاقتصادي ووجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة وغير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية ، أو هي وفق للمعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية: أنها تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يجدون فرص عمل ، وينتج عن عدم إستخدام هاته الطاقات المتاحة في التشغيل إلى نقص في تلبية الحاجيات والرغبات للفرد فيولد انخفاض في مستوى المعيشة فيؤدي إلى بالفرد إلى التوجه للانحراف والعود إلى الجريمة بشتى أنواعها

[1] – محمد بن عبد الله الخطيب ، مشكاة المصابيح، تحقيق ناصرالدين الالباني ، المكتب الاسلامي للنشر، بيروت ، الجزء الثالث ، 2009

[2]– عبد الله الدراوشة ، أثر الفقر والبطالة على السلوك الإجرامي ، في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام ، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية المجلد 7 العدد 2 ، 2014

1 ـ 3 ـ 7 الضبط الإجتماعي[1]:

الضبط الاجتماعي نظام عرفته البشرية منذ القدم وأتخذ لتحقيقه بعض الأساليب والمعايير لتنظيم البنى والتفاعلات الاجتماعية بين أفراده من أجل تنظيم حاجياتهم ومعاملاتهم ولضمان استقرار المجتمع واستمراره، إذ أن من طبيعة النفس الإنسانية التأثر بالغرائز المختلفة التي تسيطر على سلوك الإنسان وتحيد به بعيدا عن الطريق السوي ، إذا لم يجد الأداة الرادعة لتصرفاته، ولذا فإن معايير الضبط الإجتماعي لها قيمة فعالة ودور قوي في ضمان سلطة الرقابة على الفرد والمجتمع من خلال جملة من العادات والتقاليد وترسانة القوانين والأنظمة.

ولمعايير الضبط الاجتماعي صورا و وسائل يتحقق عن طريقها، مثل التربية الأخلاق والعادات والتقاليد والقيم المجتمعية بصفة عامة. وهنا يبرز دور معايير الضبط في المجتمع، وقد اهتم المجتمع وحرص أشد الحرص على حفظ كيانه واستقراره ، فأصبح الضبط الاجتماعي نظاما ضابطا بكل ما يحويه من تقاليد ومعاملات، وقيم و مبادئ و أخلاق وآداب وأعراف وقوانين ، وإذا حاول الفرد تغيير ضوابطه فإنه لا يستطيع التكيف أو التأقلم مع الضوابط الجديدة لأنها لم تتغلغل في ضميره الإجتماعي ، وبالتالي سيقع في سوء التكييف و الإنحراف على القاعدة الحقيقية ، بالتالي تصبح معاييره وهمية لا مرجعية لها ، ويصبح كل شيء بالنسبة له عاديا ، و أولى نتائج عدم التكيف ستظهر في سلوكه المنحرف والذي يتكرر ليصبح عائدا للجريمة.

2 ـ العود إلى الجريمة: يعد العود إلى الجريمة تكرر الشخص إرتكاب جريمة ثانية أو أكثر بعد محاكمته على الجريمة الأولى، وهو الرجوع المتكرر من قبل الفرد الى ارتكاب السلوك المنحرف و عودته مرة أخرى للسجن ، فسعت كل الأنظمة إلى إعطاء مفاهيم تضمنتها القوانين المشرعة لتحديد أنواعه.

يعتبر العود في معظم التشريعات الجنائية سببًا من أسباب تشديد العقوبة على الجريمة الجديدة سواء كانت مماثلة للجريمة السابقة أم غير مماثلة ، وحكمة التشديد ترجع بسبب الشخص نفسه ، لأن عودته إلى الإجرام بعد الحكم عليه ، يعد دليلاً على استهتاره وعدم خوفه من العقوبة ،وأيضا دليلا على خطورته

[1]– فتحي عبد الله سالم الطالبي ، دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، مجلة القرطاس، كلية التربية تيجي ، جامعة الزنتان ،العدد12 ،2021

الإجرامية ، فالعقوبة في هذه الحالة لم تكن رادعة له مما يستوجب تشديدها ، ليعيش الناس بأمان في نفسهم وبدنهم ، وأموالهم ، وجميع أملاكهم [1].

خصصنا هذا الفرع لتبيان أنواع العود مركزين على الجانب القانوني ، ويمكننا تقسيمها على النحو التالي: من حيث مماثلتها لنوع الجريمة السابقة ، والزمن الفاصل بين ارتكاب الجريمتين، و باعتبار عدد الجرائم السابقة، وأخيرا باعتبار نوع القصد لارتكاب هذه الجريمة.

2-1 أنواع العود الى الجريمة في القانون [2]:

أ: العود العام والعود الخاص .

ينقسم العود من حيث نوع الجريمة الى عود عام (مطلق) أو عود خاص (نسبي).

لم تكن التعريفات القديمة تعترف بالعود إلا إذا كانت الجريمة الجديدة من نفس نوع الجريمة السابقة ، ولاتزال هناك قلة من التشريعات الحالية تأخذ بهذا النظام كالقوانين الغربية ، حيث لا تشترط التشابه بين الجريمة الأولى والثانية فتأخذ بنظام العود العام.

أ ـ 1 العود العام : "عندما لا يشترط القانون أن تكون الجريمة التالية من نفس نوع الجريمة التي سبق للعائد أن حكم عليه بها أو من مثيلاتها ".

بعبارة أخرى: لا يشترط أن تكون الجريمة تتماثل في نوعها وطبيعتها للجريمة الأولى التي تم الحكم على الجاني فيها، ومثال ذلك: أن يحكم عليه بالسجن في جناية ثم يعود فيرتكب جنحة سرقة . فهو يقوم بالاعتداء على العديد من الحقوق ولا يهتم بنوع الجريمة فيستوي عنده أن يرتكب، مثلًا: جريمة قتل، سرقة، اغتصاب.

أ ـ 2 **العود الخاص (النسبي)**[3] : ويسمى هذا النوع من العود أيضا بالعود النوعي : "فهو ما يكون تشديد العقوبة فيه مبنيًا على إرتكاب الجاني لجريمة جديدة مماثلة لجريمته السابقة ".

---

[1]– عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الجزء الأول، الجريمة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998 ، ص 377-378

[2]– خالد بن احمد عتيق الجهني، "العود في شرب الخمر وعقوبته"، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الامنية، قسم العدالة الجنائية، السعودية، 2011 ، ص70

[3] –عبد الله سليمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 380

والتماثل هنا نوعان :

تماثل حقيقي: عندما تتحد الجريمتين في الاسم والوصف الذي يصبغه القانون عليهما ، مثل : التماثل بين جريمتي سرقة ، أو جريمتي سب ، أو ضرب.

تماثل حكمي : عندما تتحد جريمتين في نوع الحق الذي اعتديا عليه وفي البواعث التي تدفع الى ارتكابهما دون تماثلهما في الوصف والاسم الذي يصبغه عليهما القانون ، مثل: التماثل بين جرائم السرقة والنصب والاختلاس ، أيضًا هناك اختلاف بين أنصار العود العام والعود الخاص فقد أجريت العديد من البحوث إلا أنها لم تتفق على رأي واحد ، فالبعض يرى أن من يرتكبون جرائم متماثلة هم الأكثر خطورة ، إذ يبدو الميل الإجرامي متأصلاً فيهم ، ولديهم ميل لارتكاب الجرائم خلال فترات متقاربة كما أن ما اكتسبوه من خبرات أثناء ممارساتهم الإجرامية تجعل من المتعذر على ضحاياهم الاحتراس منهم كما تصعب من مهمة القبض عليهم .

وانتهى آخرون إلى نتائج مغايرة ، أن من يرتكبون جرائم مختلفة هم الأكثر خطورة إذ أنهم ذو ميول إجرامية متعددة الجوانب ، وهم دائما مستعدون لانتهاز أي فرصه تسنح لهم وتمكنهم من ارتكاب أي جريمة، ويرى هؤلاء أن من النادر أن يستمر المجرم في ارتكاب نوع واحد من الجرائم ، إذ أنه يضطر إلى تغيير صور نشاطه الإجرامي نظراً لتقدمه في السن أو لتغير الظروف المحيطة به ، وخطورتهم ترجع إلى أن العوامل التكوينية لها الأولوية في تشكيل سلوكهم مما يجعل إصلاح هؤلاء المجرمين أكثر صعوبة.

و سواء كان المجرم عائدًا عودًا عام أو خاص فإنه يشكل خطورة، و يجب أن يخضع للعقاب تبعًا لشدة الجريمة وخطورتها في العود العام، أو درجة مماثلتها في العود الخاص[1]

[1]– سمير يونس ، ظاهرة العود إلى الإنحراف ، دراسة للظروف الأسرية ، رسالة ماجستير جامعة عنابة ، 2006 ، ص 33

ب: العود المؤبد والعود المؤقت[1] :

من بين تصنيفات العود نجد تصنيفه من حيث الزمن فهناك عود مؤبد وعود مؤقت .

ب -1 العود المؤبد: هو ما يكون تشديد العقوبة فيه مبنيًا على ارتكاب الجاني لجريمة دون التوقف على حدوثها في زمن معين أي سواء وقعت في زمن قريب من زمن الحكم السابق ، أم وقعت بعد مدة طويلة ، فالزمن بين الجريمة الأولى والثانية ليس بذي شأن .

ب -2 العود المؤقت: هو ما يكون تشديد العقوبة فيه مبنيًا على ارتكاب الجاني لجريمة جديدة قبل مضي زمن معين على صدور الحكم السابق، أو تاريخ الانتهاء من تنفيذ العقوبة

أيضا هناك اختلاف بين أنصار العود المؤقت والعود المؤبد، فأنصار المؤقت ينادون بأهمية هذا النظام في كشف خطورة من يعود إلى الجريمة بعد مدة قصيرة من انتهاء عقوبته السابقة. ويدعمون قولهم بأنه لا يمكن وصف الجاني الذي يعود إلى الجريمة بعد مضي مدة طويلة على عقوبته السابقة بأنه مصر على مخالفة القانون ، فمضي مدة طويلة على العقوبة كفيل بأن يفقده أثرها ، لأن المدة كلما طالت على العقوبة تضاءل أثرها ثم زواله نهائيا بعد مرور مدة معينة ، لذلك لا يجوز تشديد العقوبة على العائد بعد مدة طويلة لعدم وجود مبرر لهذا التشديد .

ففي العود المؤبد يفسرون مبدأ التشديد في العقوبة راجع للخطورة الإجرامية لدى الجاني على اقتراف السلوك الإجرامي وذلك نظرا لحالة نفسية فهي لا تخضع للتقادم بل تظل لاصقه بالجاني إلى الأبد، فرغم مرور فترة زمنية طويلة بعد انقضاء العقوبة على الجريمة الأولى لا يمكن أن نقول أن الشخص قد أصبح صالحًا . أما في العود المؤقت فيمكن للمجرمين ذوي الخبرة أن يتملصوا من خلال إخفاء جرائمهم لفترات زمنية معينة عن السلطات فلى يمكن الأخذ به.

عند تفكيرنا في جسامة الجريمة سيكون لها تأثير في نوعية العود من ناحية الزمن ، فعندما تكون الجريمة من الجرائم التي تتسم بالخطورة سيكون تأثيرها لمدة أطول بالتالي عقوبتها تكون تتسم بالشدة ، وعلى العكس من ذلك عندما تكون الجريمة أقل جسامه سيكون تأثيرها مدة أقل ، و تأثير عقوبتها أقل .

[1]– تلامين عبد القادر ، احكام العود في قانون العقوبات الجزائري ، رسالة ماستر قانون ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2019 ، ص 12

ج : العود المتكرر والعود البسيط[1]

صنف العود أيضا من ناحية عدد الجرائم السابقة المرتكبة الى عود متكرر وعود بسيط .

ج ـ 1 العود المتكرر: " إذا تكررت أحكام الإدانة ضد الجاني بنوع معين من الجرائم فإنه يعد بارتكابه لجريمة تاليه من نفس النوع عائدًا عودًا متكررًا.

فيتضح من هذا التعريف أن المجرم لم تردعه العقوبة في جريمته من الأولى حتى الأخيرة ، فيبدو أن الخطورة الإجرامية متأصلة فيه ، فينبغي أن تشدد العقوبة عليه أي تكون كل عقوبة عليه أشد من سابقتها

ج ـ 2 العود البسيط : "حالة العود الأول الذي يعتمد على وجود حكم سابق تلاه ارتكاب الجاني لجريمة جديدة.

فيكفي لأن يكون العود بسيطًا أن يصدر في حق الشخص حكم واحد قبل ارتكابه لجريمة الجديدة ، فتطبق عليه عقوبة خفيفة مقارنة بالعقوبة المطبقة على الشخص العائد عودا متكررا .

د : العود المقصود والعود غير المقصود

قسم المشرع العود أيضا إلى عود مقصود وعود غير مقصود نظرا لمبدأ توافر القصد الجنائي من عدمه .

د ـ 1 العود المقصود: "هو اشتراك الجريمتين السابقة التي صدر فيها حكم نهائي والجريمة الجديدة في مبدأ القصد الجنائي.

فنجد مثال على ذلك ارتكاب الجاني لجريمتي قتل عمدية فالعود هنا مبني على توافر القصد الجنائي .

ولكي يكون العود مقصودا يستلزم توافر ثلاثة عناصر في الجريمة:

التعمد ، إرادة حرة لارتكابها ، العلم بالنهي [2]

[1]– عبد الله سلمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 388.382

[2]–سمير يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .

د ـ 2 العود غير المقصود:[1]" فهو ما تكون فيه الجريمة السابقة التي صدر بها حكم نهائي والجريمة الجديدة غير مقصودتين أو إحداهما" .

نفس المثال السابق إذا كانت جرائم القتل غير عمدية فيعتبر العود هنا غير مقصود

و تكون الجريمة غير مقصودة إذا فقدت إحدى العناصر السابق ذكرها ، كأن تكون خطأ، أو تكون بالإكراه الملجئ ؛ لأن المجرم ماقصد القتل في ذاته مثلا ، إنما قصد إنقاذ نفسه على كلام في ذلك بين الفقهاء ، أو يكون الجاني فاقد التمييز ،أو كان ناقصا ،مثل: الصبي ؛ لأن القصد الصحيح يستوجب العلم بالنتائج المترتبة على الفعل علمًا كاملًا يجعله متحملا تبعة ما يفعل.

لقد كان الرأي السائد في الفقه التقليدي قديما بأنه لا يمكن اعتبار الجاني عائدًا مستحقًا لتشديد العقوبة متى كانت الجريمتين التي ارتكبها الجاني غير مقصودتين، أو أن تكون أحدهما غير مقصودة لانتفاء مبرر تشديد العقوبة عليه لأن مثل هذا الجاني لا يمكن وصفه بالإصرار على الإجرام، أو بعدم مبالاته للإنذار السابق لانتفاء قصده في ارتكاب هاتين الجريمتين، أو أحدهما على الأقل ، وإذ كان القانون يجيز معاقبته على فعله الخطأ، لأن إرادته لا ترقى لإرادة الجاني القاصد .

ويذهب البعض الى أن معنى العود لا يتحقق متى كانت إحدى الجرائم فيه غير مقصودة سواء كانت هذه الجريمة سابقة أم لاحقة ، إلا أنه لا يمنع من تشديد العقوبة على العائد ، متى كانت الجريمتان غير مقصودتان ، وبشرط كونهما متماثلتين . ففي رأيهم أن المماثلة هي التي تدل على اتجاه الجاني لاعتياد مثل هذه الجرائم ويعارض أنصار المدرسة الوضعية أو الواقعية الاتجاهين السابقين، فحسب رأيهم أن كلتا جرميتي العود المقصود وغير المقصود تتوافر فيهم الخطورة الإجرامية كونهما صادرتين من نفس الطابع النفسي الذي يعبر عن هاته الأخيرة ، ومن حيث طابعها المادي فالجريمة سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة لا يختلف أثرها بالنسبة الى المجتمع باعتبارها خطراً يهدد أمنه واستقراره ، فليس هناك ما يدعو الى التفرقة في العود بين جرائم من توافرت فيه الخطورة الإجرامية .

[1]- نفس المرجع ، ص 39 .

3 ـ الاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي:

هناك ملاحظة جوهرية لابد من إبدائها قبل استعراض هذه النظريات هي أنه من الخطأ أن نتصور أن كل نظرية من هذه النظريات ترجع الظاهرة الإجرامية إلى عامل واحد كعامل البيولوجي أو النفسي أو الاقتصادي و تهمل ما عدا ذلك من العوامل الأخرى .

و عليه تتعدد النظريات التي تفسر هذا السلوك و ظهرت اتجاهات نظرية مختلفة ، و يتبع كل فريق منهم مدرسة فكرية خاصة و نجد ذلك أن علم الإجرام شأنه شأن سائر العلوم الإنسانية التي تتعامل مع الإنسان ، و إذا كانت العلوم الطبيعية تتعامل مع المادة و تسيطر عليها و تخضعها للتجريب ذلك أمر عسير المنال بالنسبة للإنسان ، و سوف نستعرض هذه النظريات بشيء من التفصيل :

3 ـ 1 التفسير الاجتماعي للسلوك الإجرامي[1]:

إن الاتجاه الاجتماعي يمثل محاولة علمية منهجية لربط السلوك الإجرامي بواقع اجتماعي واسع تضم مجموعة من العوامل و المواقف الثقافية والاجتماعية التي يمكن أن تكون مسؤولة عن تكوين و تطور بعض الأنماط السلوكية الإجرامية .

وقد قام أنصار هذا الاتجاه بعدة دراسات بينت لهم صلة السلوك الإجرامي ببعض العوامل الاجتماعية كالفقر و تفكك الأسرة و صحبة الأشرار والفقر و العوز و غيرها و بالرغم من إجمالهم على أهمية البيئة الاجتماعية في التأثير

على سلوك الإنسان فقد اختلفوا في مدى أهمية بعض هذه العوامل ما بين اقتصادية و أسرية و ثقافية و تربوية و غيرها.

و من النظريات التي تناولت السلوك الإجرامي بوجه عام نجد:

3ـ 1 ـ1 نظرية أميل دورايكم : الذي يرى أن الجريمة ما هي إلا ظاهرة اجتماعية تمتد جذورها و ترتبط بالأوضاع الاجتماعية في المجتمع كما تعبر عن حركة التغير الاجتماعي و توعية الثقافة و المستوى

[1]– بدر الدين علي ،النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي ، أبحاث الندوة العلمية السادسة ، الخطة الوقائية العربية الأولى ،دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض ، 1987 ، ص 22

الاجتماعي و الوضع الحضاري لأفراد ذلك المجتمع ،كما يعتقد باستحالة القضاء على هذه الظاهرة في أي مجتمع من المجتمعات [1]

3 -1 -2 نظرية المخالطة الفارقة(أدوين سيزرلاند):

بنى عالم الاجتماع سيزرلاند نظريته على أساس مقارنته للتنظيم الاجتماعي في المجتمعات الحديثة بالتنظيم الاجتماعي للمجتمعات القديمة ، حيث لاحظ أن التنظيم في المجتمعات الحديثة يخدم في صالح التجمع التفاضلي كما يتميز بالتجانس و الاستقرار وكل ذلك أدعى الى نبذ السلوك الإجرامي في حين أن تنظيما معينا يكون مناسبا لدفع بعض أفراد المجتمع الى الإجرام إذا فقد بعض عناصر تجانسه[2] .

يرى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية وليست ظاهرة فردية أو شخصية و على هذا فإن تفسير السلوك الإجرامي لا يكون إلا بالرجوع الى العوامل الاجتماعية و هذه العوامل هي :

- إن السلوك الإجرامي ينشأ بالمخالطة و تبادل العلاقات مع الآخرين .
- السلوك إذن هو مكتسب لا موروث لأنه يتحقق بواسطة مجموعة من الاتصالات و الاحتكاكات الشخصية داخل جماعة محددة، و يكتسب الشخص سلوكه الإجرامي بتحقيق أمرين هما:
- تعلم فن ارتكاب الجريمة و ذلك عن طريق التقليد و المحاكاة.
- توجيه الشخص لدوافعه و ميوله و تفسيره للأمور و موقفه منها وجهة السلوك الإجرامي.

كما قدم (**سيزرلاند**) نظريته لتفسير نوعين أو شكلين مع أشكال الجريمة هما :

- شرح أسباب اختلاف معدلات الجريمة باختلاف الجماعات ، بمعنى أنه حاول شرح سبب ميول سكان الريف و لماذا ترتفع معدلات الجريمة في المناطق الفقيرة أكثر من غيرها من المناطق و هذا في مفهومه (التنظيم الاجتماعي) ووجد أن المجتمع يتكون من جماعات مختلفة بعضها لديه تقاليد إجرامية و الأخر لديه تقاليد ضد الجريمة و تميل معدلات الجريمة للارتفاع في المجتمعات التي لديها تقاليد إجرامية بالنسبة لغيرها من الجماعات التي لديها تقاليد ضد الجريمة و أن المناطق الحضرية هو النتاج النهائي لهذه التقاليد الإجرامية .

[1] – أحمد فريجة ،إبراهيم هياق، النظريات المفسرة للسلوك الإنحرافي و الإجتماعي ، رؤية إجتماعية ، مجلة تطوير العلوم الإجتماعية ،مجلد 12 عدد 2 ديسمبر 2019 ، ص 14

[2] – نفس المرجع ، ص 16

ـ تفسير الجريمة الفردية ، أي أنه حاول تفسير سبب بعض الأفراد للسلوك الإجرامي ، و رأى أن سبب الجريمة الفردية يرجع الى ما يسميه في مفهومه(المخالطة الفارقة أو المتفرقة) و هو أكثر المفاهيم شعبية من مفهومه السابق (التنظيم الاجتماعي) لذلك أطلق على نظريته اسم (المخالطة الفارقة أو الفاصلة) .

و تتضمن هذه النظرية بعض الافتراضات تهدف الى توضيح كيفية تورط شخص معين في السلوك الإجرامي و هي[1] :

– السلوك الإجرامي ينشأ بالمخالطة و تبادل العلاقات و بالتالي يتعلم الفرد فن ارتكاب الجريمة بواسطة التقليد و المحاكاة .

و هذه المخالطة تختلف من حيث التكرار و المدة و الكثافة و ذلك لأن مخالطة الأنماط الإجرامية تختلف عن مخالطة الأنماط غير الإجرامية من حيث تكرار هذه المخالطة و المدة التي يستغرقها و كثافتها .

يرى الباحث أن الاختلاط السيئ بالمنحرفين من مرتكبي جرائم العود أو الاتصال و التفاعل بينهم قد يؤدي إلى اكتساب سلوكيات خاطئة خاصة إذا كان هذا التفاعل مع المنحرفين من ذوي السوابق والخبرة

في ارتكاب الجرائم المختلفة و بالتالي ارتفاع عدد مرات العود للجريمة لذلك يجب متابعة المجرمين العائدين خاصة أثناء تواجدهم خارج المؤسسات العقابية.

3 ـ 1 ـ 3 نظرية المحاكاة و الإيحاء (غابرييل طارد): و يذهب عالم الاجتماع في نظريته في تفسيره لدوافع الجريمة إلي القول : (إن الإنسان لا يولد مجرما بل يتأثر بتصرفات الآخرين و يرتكب الجريمة بإيحاء منهم و تقليدا لهم)، و أن أنماط تعلم الجريمة و الجنوح تماثل الى حد كبير أنماط التعليم في أي مهنة أخرى . و لكن تعرضت هذه النظرية للانتقاد و ذلك لأن السبب في أن غالبية الناس لا تستسلم لهذا الإيحاء و التقليد ، أما (سيزر لاند) فقد اعتبر التفكك الاجتماعي هو السبب الرئيسي للسلوك الإجرامي و ذلك في الصياغة الأولى لنظريته التي نشرها سنة 1939م في كتابه مبادئ علم الجريمة [2].

و لقد تبين مما سبق أن النظريات التي تحاول تفسير السلوك الإجرامي من الناحية الاجتماعية كثيرة و متعددة المداخل و الاتجاهات كما أن كل نظرية من هذه النظريات تحاول أن ترجع السبب في ذلك إلي

[1]– نفس المرجع السابق ، ص 24

[2]– هديل العتوم ، نظرية التقليد عند غابرييل طارد ، موقع إلكتروني e3arabi.com ، مقال ، تاريخ النشر: 2021 ، تاريخ زيارة الموقع:2022/04/20، 15:30.

عامل واحد أو أكثر من العوامل الاجتماعية المختلفة : و لذلك سوف يعرض الباحث بعض من هذه النظريات و متمثلة في الآتي : نظرية المخالطة الفارقة و نظرية التفاعل و الوصم الاجتماعي (الدمغ) .

3 ـ 1 ـ 4 نظرية الوصم : (الوصمة الاجتماعية)[1] :

ظهر مفهوم الوصمة عند **جوفمان** بتسمية labeling في كتابة الوصمة عام 1963 ، ويشير إلى علاقة التدني التي تجرد الفرد من أهلية القبول الإجتماعي بالكامل ، كما تعرف بالعملية التي تنسب الأخطاء و الآثام الدالة على الانحطاط الخلقي إلى أشخاص في المجتمع ، فيتم وصفهم بصفات بغيضة أو صفات تجلب لهم العار وتنقص من قيمتهم الإجتماعية ، حيث بين **جورج هربرت ميد** أن الوصمة الإجتماعية تزداد حدتها كلما زادت العقوبات المطبقة على مرتكبي السلوك الإجرامي.

العالم **(هوار بيكر)** يرى أن الجماعة البشرية هي التي تخلق الانحراف عن طريقة صنع القواعد التي يتكون الإنحراف نتيجة خرقها حيث ينطبق القانون على بعض الأشخاص الذين يوصمهم المجتمع بوصمة الإنحراف و يوصفون بالخروج عن القانون ، ومن هنا لا يصبح الانحراف ذاته صفة للقول الذي يرتكبه الشخص بل نتيجة لما يطبقه الآخرين عليه من القواعد أي نتيجة وصم الشخص من قبل الآخرين كمذنب حيث تقع على الشخص ليكون منحرفا و الفعل الذي ارتكبه انحرافا .

ويرى العالم **(ويلكنز)** أن الوصم كمتغير مستقل يمكن أن يأخذ شكلين هما :

أن الوصم نفسه يمكن أن يجلب انتباه الناس و المؤسسات الرسمية و هذا بسبب عملية المراقبة و إلصاق الوصم بالشخص.

فالشخص الذي تم وصمه بدور و إنطلاقا من قناعته به فيؤدي الى قبوله وإلى تغيير مفهوم الذات لديه وبالتالي تمثيل هذا الدور.

اشتهر العالم **(أدوت ليمرت)** بمفهومي الانحراف الأولى و الثانوي[2] :

الانحراف الأولى : يعني السلوك العرضي أو الموقفي و الذي يمكن تبريره أو تفسيره من قبل الفاعل .

---

[1]– سميرة بشقة، الكاملة سليماني ،الوصم الاجتماعي كأحد عوامل العود للانحراف ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، العدد مارس 2016 ، ص 8

[2]– نفس المرجع السابق، ص 13

الانحراف الثانوي : هو عملية أخذ و عطاء بين الفرد و المجتمع بمؤسسات حتى يصل الفرد الى قبول الهوية الجديدة ومن هنالك يمكن أن يشترك بثقافة ومن هذه النقطة بصفة بالانحراف الثانوي .

فحسب رؤية الباحث يمكن للمجتمع أن يكون سببا في العود لانحراف الفرد و ذلك من خلال وصمه بأوصاف قد تؤثر في سلوكه و تدفعه لارتكاب الجرائم لا لشيء و إنما الثأر من المجتمع الذي دفعه لذلك كردة فعل منه فكلما زادت مستويات الوصمة حدة زادت نسبة العودة لإرتكاب الجرائم أكثر حسب القانون المتعارف عليه الفعل و رد الفعل.

4 ـ الرعاية اللاحقة و علاقتها بالحد من العود لارتكاب السلوك الإجرامي[1] :

تنطبق الرعاية اللاحقة على من أودعوا السجن و يختلف الأمر بالنسبة لهم فإذا أفرج عنهم قبل مضى المدة وضعوا تحت الرعاية اللاحقة ، و تسمى الرعاية الإجبارية (و بمعنى أنه إذا قام الفرد بعمل يخالف القانون أمكن إعادته إلى السجن مرة أخرى و يطلق عليها أحيانا نظام البارول) .

تعتبر الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم أسلوب من أساليب المعاملة العقابية خارج أسوار المؤسسات العقابية حيث أنها تكمل هدف العقوبة المتمثل في التأهيل و الإصلاح وقد إختلفت الآراء حول تحديد معناها لتعدد صورها ، فذهبت المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي على تعريفها بأنها: عملية تتابعية و تقويمية للنزلاء المفرج عنهم في بيئتهم الطبيعية من خلال تهيئتهم للعودة إلى العالم الخارجي ، والعمل على توفير أنسب ألوان الأمن الإقتصادي و الاجتماعي وغيرها.

فالرعاية اللاحقة تعد أسلوب في المعاملة العقابية يطبق بعد الإفراج النهائي عن المحكوم عليه لمتابعة تأهيله و مساعدته في التكييف مع الحياة داخل المجتمع.

فالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم تمكن أهميتها في تحقيق الأهداف التالية:

- تنقص من التزايد المخيف ظاهرة العود إلى إرتكاب السلوك الإجرامي
- تلعب دورا فعال في مكافحة الجريمة
- تساعد على تحقيق الأمن و الاستقرار داخل المجتمع
- حل المشاكل الإجتماعية للمحبوسين المفرج عنهم الناجمة عن ارتكابهم للجرائم مثل التفكك الأسري ،والجريمة المنظمة و الاحتراف الإجرامي و التشرد و جنوح الأحداث.

[1]– جباري ميلود ، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأثرها في الحد من الخطورة الإجرامية ، مجلة آفاق العلوم ، جامعة الجلفة ،العدد الرابع 2016 ، ص 5

- تكوين النزيل تربويا وأخلاقيا حتى يتم إدماجه بطريق صحيحة في المجتمع.
- خلق مناصب عمل مضمون للمفرجين عنهم لإعالة أنفسهم وعائلاتهم.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية لمرتكبي جرائم العود بمراكز شرطة تبسة

1 ـ الإطار المنهجي للدراسة

التمهيد: تكمن أهمية الإطار المنهجي في المنهج العلمي الذي يساعد على توضيح الكثير من الظواهر الإجتماعية الخاصة بموضوع الدراسة وفهمها فيما يساعدنا على اختبار الفرضيات لذلك يعد استخدام الوسائل العلمية في البحث الاجتماعي ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها ولا سيما أن استخدام هذه الطرق و الوسائل لتحديد الظواهر الإجتماعية ودراستها .

1 ـ 1 منهجية الدراسة: يشير مفهوم المنهج إلى الكيفية أو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة و موضوع البحث ، حيث استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الإحصائي للمقارنة بين عينة الدراسة من حيث متغير السن والمستوى التعليمي ومن أجل معرفة العلاقة بين العوامل الإجتماعية والعود إلى إرتكاب الجريمة.

1 ـ 2 مجالات الدراسة

1 ـ 2 ـ 1 المجال المكاني: تم تحديد المؤسسة الشرطية (المديرية العامة للأمن الوطني) والممثلة بمراكز الشرطة التابعة لأمن ولاية تبسة والمصالح التابعة لها مجالا مكانيا كونها تعتبر من أولى المصالح التي تتعامل مع العائدين للإجرام .

***بطاقة فنية لأمن ولاية تبسة:**

الموقع: تقع أمن ولاية تبسة وسط مدينة تبسة يحدها شمال مقر البلدية وجنوبا شارع وشرقا السور الروماني وغربا شارع .

التنظيم الهيكلي: أمن ولاية تبسة هي أحد المؤسسات الشرطية التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني تحت لواء وزارة الداخلية تتفرع منها مصالح ولائية تظم (المصلحة الولائية للأمن العمومي ، المصلحة الولائية للشرطة القضائية ، المصلحة الولائية للشرطة العامة ، المصلحة الولائية للموارد البشرية ، المصلحة الولائية للصحة والنشاط الاجتماعي والرياضيات ، المصلحة الولائية للوسائل التقنية) بالإضافة إلى الديوان والمفتشية الولائية.

جرت دراستنا بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية والفرق التابعة لها عبر إقليم الإختصاص.

المهام: الشرطة كمؤسسة دستورية وفق تنظيم مهيكل تسهر على أمن المواطن والممتلكات العامة والخاصة بالإضافة إلى تطبيق ترسانة القوانين خاصة فيما تعلق بالجانب الجزائي والإداري بالتنسيق مع جهاز العدالة.

1 ـ 2 ـ 2 المجال الزمني: ونقصد به المدة الزمنية أو الوقت المستغرق من طرف الباحث في كتابة البحث و المحدد بالمجال الزمني إبتداءا من (2021/11/20) إلى غاية (2022/04/20).

1 ـ 2 ـ 3 المجال البشري: حدد المجال البشري بمرتكبي جرائم العود على مستوى إقليم الإختصاص التابع للأمن الوطني بولاية تبسة .

1 ـ 3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من 300 فرد من مرتكبي جرائم العود الموقوفين والمستدعين لقضايا مباشرة على مستوى الضبطية القضائية للشرطة بمراكز الشرطة ، وكذا الأشخاص محل تعليمات النيابة و التبليغات وشملت مختلف المصالح التابعة لإختصاص أمن الولاية بما فيها أمن الدوائر ، حيث يتوفر فيها كم متنوع من مرتكبي مختلف جرائم العود ، والتي تم إختيار عينة الدراسة منهم.

1 ـ 4 عينة الدراسة

تم سحب و دراسة العينة من مجتمع كلي بالإعتماد على الإحصائيات المتحصل عليها والمقدمة من المصالح المختصة (خلية الصحافة والعلاقات العامة ، مكتب التحليل الجنائي) بأمن الولاية حيث قدر العدد بـ:300 فرد من مرتكبي مختلف جرائم العود الأكثر شيوعا (الجرائم الماسة بالأشخاص ـ الجرائم الماسة بالممتلكات) خلال الفترة الزمنية للدراسة الميدانية ، وذلك بالرجوع إلى الملفات المتوفرة ، حيث تم إستخدام العينة العشوائية البسيطة باللجوء إلى جداول الأرقام العشوائية وحددت نسبة العينة **(10%)** من مجتمع الدراسة حيث أصبح الحجم الكلي للعينة **(30)** مبحوثا.

1 ـ 5 أداة الدراسة

نعني بمفهوم الأداة هي الوسيلة التي تستخدم في الدراسة سواء كانت تلك الوسيلة متعلقة بجمع البيانات أو بعمليات التصنيف و الجدولة وعلى ضوء ذلك اعتمدنا في جمع البيانات على الوسيلتين الآتيتين:

1 ـ 5 ـ 1 إستمارة الإستبيان: وهي أداة تتضمن مجموعة من الأسئلة أو الجمل التي تتطلب الإجابة عنها بطريقة يحددها الباحث حسب أغراض الدراسة ، حيث إعتمد طريقة إختيار الإجابة .

وتعد الإستمارة من الوسائل التي يتصل بها الباحث بالمبحوث ، وتقسم إلى قسمين أساسين يتضمنان:

أ ـ البيانات الشخصية: التي تخص المبحوث وفي دراستنا هذه إخترنا: السن، المستوى التعليمي و الوظيفة.

ب ـ الأسئلة الخاصة بالتخصص: قسمت إلى أسئلة تخص أربعة محاور في الإختصاص شملت مؤسسات التنشئة الإجتماعية . جماعة الرفاق البطالة والدخل الفردي . الضبط الإجتماعي

1 ـ 5 ـ 2 الوسائل الإحصائية: بعد جمع البيانات وتفريغها في جداول إحصائية يقوم الباحث بتحليل تلك الجداول مستخدما برنامج SPSS، مستعينا بالوسائل الإحصائية التالية:

** تم إعتماد **مقياس ليكرت الثلاثي** لمعالجة وتحليل البيانات حيث وضعت بعض الجداول المساعدة لذلك ، من بينها جدول درجات استجابة المبحوثين بصيغة الأسئلة الموجبة كونها تتوافق مع أهداف الدراسة

الجدول رقم (01): درجات الاستجابة لمقياس ليكرت

الاستجابة	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1

أ ـ المتوسط الحسابي: ويعتبر من مقاييس النزعة المركزية يبين مدى تمركز القيم حول قيمة معينة (قيمة وسطية) ، ويستخدم في العلوم الإجتماعية من خلال تمثيل الرأي العام المتفق عليه والموحد من قبل أفراد عينة الدراسة (المبحوثين) حول هذا الموقف لصياغة إجابة وهذا إنطلاقا من التكرارات المنفصلة لإستجابات الأفراد ويحسب بالقانون التالي :

$$\text{المتوسط الحسابي} = \frac{\text{مجموع(التكرار x الدرجة)}}{\text{حجـم العينـة}}$$

ب ـ الإنحراف المعياري: ويعتبر من مقاييس التشتت ونستخدمه لمعرفة مدى تشتت آراء الأفراد حول سؤال معين للخروج بمدى الإتفاق حول إستجابات المبحوثين كما يمثل إنحراف القيم عن متوسطها الحسابي ويحسب بالقانون التالي:

$$\text{الإنحراف المعياري} = \frac{\sqrt{\text{مجموع}\left(\text{التكرار} \times \text{مربع الدرجة}\right) - \text{حجم العينة} \times \text{ع مرب المتوسط}}}{\text{حجم العينة ـ 1}}$$

ج ـ النسبة المئوية: يتم حسابها لمعرفة ما مدى إتفاق أفراد العينة حول سؤال أو محور ككل ، وتستخدم في عملية تحليل الأسئلة و البيانات وتحسب بالقانون التالي:

$$\text{النسبة المئوية \%} = \frac{\text{المتوسط ح}}{\text{أكبر درجة}} \times 100$$

د ـ تحديد اتجاه العينة: تعتبر التكرارات هي إستجابات لأفراد عينة الدراسة المقدرة بـ 30 فردا حول الأسئلة لذا وجب معرفة الاتجاه العام للعينة حول هذا السؤال ويتم معرفة ذلك حسب القانون التالي:

$$\text{إتجاه العينة} = \frac{\text{أكبر درجة} - \text{أقل درجة}}{\text{أكبر درجة}} \quad \dots \quad \text{إتجاه العينة} = \frac{3-1}{3} = 0.66$$

يقصد بالدرجات الدرجات الخاصة بمقياس ليكارت الثلاثي

حيث يتم إضافة في كل مرة قيمة 0.66 كي نحدد إتجاه العينة كما يلي:

الجدول رقم (02): إتجاه فئات العينة

الإتجاه	موافق	محايد	غير موافق
الفئة	3 - 2.32	2.32 - 1.66	1.66 – 1

ويتم مقارنتها دائما بالمتوسط الحسابي حيث إذا كان المتوسط الحسابي بين 2.32 و 3 فإن أفراد العينة موافقين ونفس الشيء للفئات الأخرى.

الفصل الرابع

جمع وتحليل البيانات

أولا - جمع البيانات والتحليل:

بعد تحضير الإستمارة والمكونة من خمسة محاور وكل محور به مجموعة من الأسئلة , في مرحلة أولية قمنا بتوزيعها على (عينة استطلاعية) والمقدر عددهم بـ 5 أفراد للتأكد من صدق الأداة و ثباتها بحساب معامل الثبات ألفا كرو نباخ بإستخدام برنامج spss حيث كانت النتيجة 72% وهي نتيجة مقبولة ، أين ضبطت الإستمارة في شكلها النهائي ووزعت على المبحوثين ليتم جمع البيانات التالية:

1 المحور الأول: البيانات الشخصية:

أسفرت الدراسة أن الخصائص الأساسية لعينات الدراسة بها تنوع في الفئات العمرية حيث تتراوح أعمارهم ما بين 19 سنة فما فوق , وكذا تنوع في المستوى التعليمي بين إبتدائي إلى غاية جامعي, وأيضا طبيعة الوظيفة فمنهم من هو بطال عامل وتاجر

الجدول رقم (03) :

توزيع عينات الدراسة وفقا للفئات العمرية

السن	العدد	النسبة
من 19 إلى 29 سنة	11	%37
من 29 إلى 39 سنة	9	%30
أكثر من 39 سنة	10	%33
المجموع	30	%100

يلاحظ من معطيات الجدول أن أفراد العينة تتشكل من مختلف الفئات العمرية وبنسب متقاربة مما يؤكد بأن العود للجريمة غير مربوط بالسن ، فالشخص العائد إلى إرتكاب السلوك الإجرامي لا يمثل السن معيارا لدفعه إليه فيمكن أن يرتكب الصغير جرما وفقا لمعطيات أنية تتوفر كما يمكن للطاعن في السن أيضا .

الجدول رقم (04) :

توزيع عينات الدراسة وفقا للمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة
إبتدائي	05	%17
متوسط	09	%30
ثانوي	10	%33
جامعي	06	%20
المجموع	30	%100

من خلال ما تم عرضه في الجدول السابق نلاحظ أن أفراد العينة المبحوثين يحوزون على مختلف المستويات التعليمية مع فارق واضح لكل من المستوى المتوسط و الثانوي ، مما يؤكد قيام أن لفترة المراهقة دافع غريزي إلى إنتهاج السلوك الإجرامي والعودة إليه من مبدأ إثبات الذات والتسلط.

الجدول رقم (05) : توزيع عينات الدراسة وفقا لطبيعة الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	التسبة
بطال	15	%50
موظف	8	%27
تاجر	7	%23
المجموع	30	%100

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة وبنسبة كبيرة عاطلين عن العمل ، ونظرا للحاجة لتلبية متطلبات العيش ينتهج الفرد كل الوسائل من أجل تلبيتها فيقع في المحظور من جهة والعودة إليه من باب المعرفة خاصة في الجرائم ذات الربح السريع والوفير كالمتاجرة في المخدرات.

2 المحور الثاني: مؤسسات التنشئة الاجتماعية

الجدول رقم(06): يمثل تفريغ البيانات لمتغير التنشئة الإجتماعية

الرقم	السؤال	موافق		محايد		غير موافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
01	يساهم التفكك الأسري في العود إلى إرتكاب السلوك الإجرامي لدى الأبناء	**21**	**70%**	**8**	**26%**	**1**	**4%**
02	ضعف الرقابة الأبوية ينمي فكرة التحرر لدى الأبناء وبالتالي اقتراف العود للجرم دون الخوف	**20**	**66%**	**9**	**30%**	**1**	**4%**
03	نقص البرامج التربوية التوعوية يسهل ويدفع لإعادة الفعل المنحرف	**16**	**53%**	**12**	**40%**	**2**	**7%**
04	يؤدي التسرب المدرسي إلى تشجيع تكرار الفعل المنحرف	**24**	**80%**	**6**	**20%**	**0**	**0%**
05	الإبتعاد عن تطبيق تعاليم ديننا الحنيف يحرر المنحرف ويدفعه إلى العود لإرتكاب الجرائم	**19**	**63%**	**9**	**30%**	**2**	**7%**
06	غياب الوازع الديني ينمي الفكر السلبي الذي يسهل العود بإنتهاج السلوك الإجرامي	**19**	**63%**	**8**	**26%**	**3**	**11%**

2 . 1 التحليل الكمي للمحور الثاني:

الجدول رقم(07) يمثل التحليل الكمي لبيانات متغير التنشئة الإجتماعية

رقم السؤال	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط ح	الإنحراف م	النسبة المئوية	إتجاه العينة	رتبة السؤال
4	24	6	0	2,8	0,4	93.33	موافق	1
1	21	8	1	2,67	0,54	89	موافق	2
2	20	9	1	2,63	0,55	87,67	موافق	3
5	19	9	2	2,57	0,62	85,67	محايد	4
6	19	8	3	2,53	0,67	84,33	موافق	5
3	16	12	2	2,47	0,62	82,33	موافق	6

2 . 2 التحليل الكيفي:

1- السؤال رقم(4) الذي يتمثل في(يؤدي التسرب المدرسي إلى تشجيع تكرار الفعل المنحرف): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 93,33% بأن التسرب المدرسي يؤدي إلى تشجيع تكرار الفعل

المنحرف وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,8 وإنحراف معياري قدره 0,4 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق

2 ـ السؤال رقم(1): الذي يتمثل في(يساهم التفكك الأسري في العود إلى إرتكاب السلوك الإجرامي لدى الأبناء): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 89% بأن التفكك الأسري يساهم في العود إلى إرتكاب السلوك الإجرامي وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,67 وإنحراف معياري قدره 0,54 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق.

3 ـ السؤال رقم(2): الذي يتمثل في(ضعف الرقابة الأبوية ينمي فكرة التحرر لدى الأبناء وبالتالي اقتراف العود للجرم دون الخوف): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 87,67% بأن ضعف الرقابة الأبوية على الأبناء يولد لديهم فكرة التحرر التي تؤدي بهم إلى جرم العود للجريمة وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,63 وإنحراف معياري قدره 0,55 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق .

4 ـ السؤال رقم(5): الذي يتمثل في(الإبتعاد عن تطبيق تعاليم ديننا الحنيف يحرر المنحرف ويدفعه إلى العود لإرتكاب الجرائم): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم محايدين بنسبة 85,67% بأن البعد عن تطبيق تعاليم الدين والشريعة يدفع المنحرف للعود لإرتكاب الجرائم وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,57 وإنحراف معياري قدره 0,62 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة محايد.

5 ـ السؤال رقم(6): الذي يتمثل في(غياب الوازع الديني ينمي الفكر السلبي الذي يسهل العود بإنتهاج السلوك الإجرامي): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 84,33% بأن لغياب الوازع الديني أثر سلبي ينمي التفكير السلبي الذي يدفع بالعائد إلى سلوك الفعل المنحرف وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,53 وإنحراف معياري قدره 0,67 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق.

6 ـ السؤال رقم(3): الذي يتمثل في(نقص البرامج التربوية التوعوية يسهل ويدفع لإعادة الفعل المنحرف): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 82,33% بأن نقص الدعم التوعوي و التربوي ضمن خاصة ما يعرف بالرعاية اللاحقة في أوساط المنحرفين يؤدي بهم إلى لإرتكاب جرم العود ثانية وأكثر وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,47 وإنحراف معياري قدره 0,62 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق.

من خلال ما سبق فإن التحليل الكمي والكيفي للمحور الثاني والمتعلق بـ(علاقة مؤسسات التنشئة الإجتماعية بالعود إلى الجريمة) أسفر عن النتائج الكلية للمحور والتي سنعرضها فيما يلي:

الجدول رقم (08)

المتوسط العام للمحور	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العينة
	87	**2,67**	**0,58**	**موافق**

أفراد العينة أجابوا بنسبة 87% على أسئلة المحور والمتضمنة أن لمؤسسات التنشئة الإجتماعية علاقة بالعود إلى الجريمة وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,67 وإنحراف معياري قدره 0,58 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق, حيث كانت الفرضية المصاغة على الشكل التالي:

. **الفرضية الأولى: لمؤسسات التنشئة الاجتماعية علاقة مباشرة في ظاهرة العود للجريمة** , والتي تم التأكد من صحتها .

3 المحور الثالث: ضعف الدخل و البطالة

الجدول رقم(09): يمثل تفريغ البيانات لمتغير البطالة وضع الدخل

الرقم	السؤال	موافق		محايد		غير موافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
7	يساهم الفقر والحاجة الماسة لتلبية الاحتياجات والرغبات في انتشار ظاهرة العود لإرتكاب جرائم أخرى	22	%73	4	13%	4	13%
8	انعدام المورد المالي يؤدي بالمنحرف إلى انتهاج سلوك العود لسد العوز لديه	19	%63	8	%26	3	%11
9	انتشار البطالة في وسط الشباب المنحرف يساعد على العود في الجريمة	26	%86	2	%7	2	%7
10	السيرة الذاتية السلبية للمنحرف تجعله عرضة للبطالة مما يؤدي إلى العود لإرتكاب الفعل الإجرامي	14	%47	11	%36	5	%17
11	تؤثر المكانة الإجتماعية على المستوى المعيشي للفرد الجانح مما يؤدي به لإعادة السلوك المنحرف	14	%47	11	%36	5	%17
12	يساهم الثراء الفاحش في توجيه سلوك المنحرف للعود إلى إرتكاب الفعل الإجرامي من منطلق التجربة	11	%37	11	%37	8	%26

3 . 1 التحليل الكمي للمحور الثالث:

الجدول رقم(10): يمثل التحليل الكمي لبيانات لمتغير البطالة وضعف الدخل

رقم السؤال	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط ح	الإنحراف م	النسبة المئوية	إتجاه العينة	رتبة السؤال
3	26	2	2	2,8	0,54	93,33	موافق	1
1	22	4	4	2,6	0,71	86,67	موافق	2
2	19	8	3	2,53	0,67	84,33	موافق	3
4	14	11	5	2,3	0,74	76,67	موافق	4
5	14	11	5	2,3	0,74	76,67	موافق	5
6	11	11	8	2,1	0,79	70	موافق	6

3 . 2 التحليل الكيفي للمحور الثالث:

1ـ السؤال رقم(3) الذي يتمثل في(انتشار البطالة في وسط الشباب المنحرف يساعد على العود في الجريمة): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 93,33% بأن إنتشار البطالة في وسط الشباب يساعدهم و يدفعهم لإرتكاب العود في الجريمة وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,8 وإنحراف معياري قدره 0,54 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق

2 ـ السؤال رقم(1): الذي يتمثل في(يساهم الفقر والحاجة الماسة لتلبية الاحتياجات والرغبات في انتشار ظاهرة العود لإرتكاب جرائم أخرى): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 86,67% بأن الفقر والحاجة الماسة لتلبية الإحتياجات و الرغبات يساهم في إنتشار ظاهرة العود لإرتكاب جرائم أخرى وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,6 وإنحراف معياري قدره 0,71 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق.

3 ـ السؤال رقم(2): الذي يتمثل في(انعدام المورد المالي يؤدي بالمنحرف إلى انتهاج سلوك العود لسد العوز لديه): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 84,33% بأن نقص وإنعدام الدخل يؤدي بالمنحرف إلى إنتهاج جرم العود لسد العوز لديه وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,53 وإنحراف معياري قدره 0,67 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق .

4 ـ السؤال رقم(4): الذي يتمثل في(السيرة الذاتية السلبية للمنحرف تجعله عرضة للبطالة مما يؤدي إلى العود لإرتكاب الفعل الإجرامي): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 76,67% بأن السمعة السيئة و السيرة الذاتية السلبية للمنحرف تجعله عرضة للبطالة مما يؤدي به إلى العود لإرتكاب الفعل الإجرامي وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,3 وإنحراف معياري قدره 0,74 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق.

5 ـ السؤال رقم(5): الذي يتمثل في(تؤثر المكانة الإجتماعية على المستوى المعيشي للفرد الجانح مما يؤدي به لإعادة السلوك المنحرف): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 76,67% بأن للمكانة الإجتماعية للفرد الجانح تأثير على المستوى المعيشي مما تؤدي به لإعادة السلوك المنحرف وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,3 وإنحراف معياري قدره 0,74 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق.

6 **ـ السؤال رقم(6): الذي يتمثل في(يساهم الثراء الفاحش في توجيه سلوك المنحرف للعود إلى إرتكاب الفعل الإجرامي من منطلق التجربة):** نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 70% بأن الثراء الفاحش يساهم في توجيه السلوك المنحرف للعود إلى إرتكاب الفعل الإجرامي من باب التجربة وحب التطلع وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,1 وإنحراف معياري قدره 0,79 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق.

من خلال ما سبق فإن التحليل الكمي والكيفي للمحور الثاني والمتعلق بضعف الدخل والبطالة وعلاقته بالعود إلى الجريمة) أسفر عن النتائج الكلية للمحور والتي سنعرضها فيما يلي:

الجدول رقم(11)

المتوسط العام للمحور	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العينة
	81.33	**2,44**	**0,74**	**موافق**

أفراد العينة أجابوا بنسبة 81،33% على أسئلة المحور والمتضمنة أن لضعف الدخل المادي والبطالة علاقة بالعود إلى الجريمة وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,44 وإنحراف معياري قدره 0,74 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق, حيث كانت الفرضية المصاغة على الشكل التالي:

. **الفرضية الثانية: لضعف الدخل المادي والبطالة علاقة بالعود إلى الجريمة** , والتي تم التأكد من صحتها

4 المحور الرابع: جماعة الرفاق

الجدول رقم(12): يمثل تفريغ البيانات لمتغير جماعة الرفاق

الرقم	السؤال	موافق		محايد		غير موافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
13	تؤثر جماعة رفاق السوء في العود للإجرام	**20**	**%67**	**7**	**%23**	**3**	**%10**
14	حب التقليد والتباهي بين جماعة الرفاق يؤدي إلى تكرار السلوك المنحرف	**13**	**%43**	**15**	**%50**	**2**	**%7**
15	توجه مجموعة الرفاق وتغذي الفكر الإجرامي لإرتكاب العود لدى المنحرف	**20**	**%67**	**9**	**%30**	**1**	**%3**
16	تساهم جماعة الرفاق في الحد من ظاهرة العود لدى المنحرف	**15**	**%50**	**4**	**%13**	**11**	**%37**
17	التملص من سيطرة جماعة الرفاق يساهم في القضاء على العود لدى الجانح	**13**	**%43**	**12**	**%40**	**5**	**%17**
18	المتابعة الأمنية للمنحرف يقلل من تأثير جماعة الرفاق للعود لإرتكاب الجريمة	**26**	**%87**	**4**	**%13**	**0**	**%0**

4 . 1 التحليل الكمي للمحور الرابع:

الجدول رقم(13): يمثل التحليل الكمي لمتغير جماعة الرفاق

رقم السؤال	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط ح	الإنحراف م	النسبة المئوية	إتجاه العينة	رتبة السؤال
6	26	4	0	2.87	0.34	95.67	موافق	1
3	20	9	1	2.63	0.55	87.67	موافق	2
1	20	7	3	2.57	0.67	85.67	موافق	3
2	13	15	2	2.37	0.6	79	محايد	4
5	13	12	5	2.27	0.73	75.67	محايد	5
4	15	4	11	2.13	0.92	71	موافق	6

4 . 2 التحليل الكيفي للمحور الرابع:

1ـ السؤال رقم(6) الذي يتمثل في(المتابعة الأمنية للمنحرف تقلل من تأثير جماعة الرفاق للعود لإرتكاب الجريمة): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 95,67% بأن المتابعة الأمنية للمنحرف تقلل من تأثير جماعة الرفاق في إرتكاب الجريمة مرة ثانية ، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,87 وإنحراف معياري قدره 0,34 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق

2 ـ السؤال رقم(3): الذي يتمثل في(توجه مجموعة الرفاق وتغذي الفكر الإجرامي لإرتكاب العود لدى المنحرف): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 87,67% بأن جماعة الرفاق توجه وتغذي الفكر الإجرامي للعود للجريمة عند المنحرف وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,63 وإنحراف معياري قدره 0,55 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق.

3 ـ السؤال رقم(1): الذي يتمثل في(تؤثر جماعة رفاق السوء في العود للإجرام): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 85,67% بأن جماعة رفاق السوء تؤثر على المنحرف للعودة للسلوك الإجرامي وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,57 وإنحراف معياري قدره 0,67 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق .

4 ـ السؤال رقم(2): الذي يتمثل في(حب التقليد والتباهي بين جماعة الرفاق يؤدي إلى تكرار السلوك المنحرف): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم محايدين بنسبة 79% بأن حب التقليد والتباهي بين جماعة الرفاق يؤدي بهم إلى تكرار السلوك المنحرف وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,37 وإنحراف معياري قدره 0,6 حيث كان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة محايد.

5 ـ السؤال رقم(5): الذي يتمثل في(التملص من سيطرة جماعة الرفاق يساهم في القضاء على العود لدى الجانح): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم محايدين 75,67% بأن الانفلات والتملص من تأثير وسيطرة جماعة الرفاق يساهم بنسبة كبيرة في ابتعاد الجانح عن العود وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,27 وإنحراف معياري قدره 0,73 حيث كان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة محايد. .

6 **ـ السؤال رقم(4): الذي يتمثل في(تساهم جماعة الرفاق في الحد من ظاهرة العود لدى المنحرف):** نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 71% بأن جماعة الرفاق تساهم في الحد من ظاهرة العود

للجريمة لدى المنحرف وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,13 وإنحراف معياري قدره 0,92 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق.

من خلال ما سبق فإن التحليل الكمي والكيفي للمحور الثاني والمتعلق بأن لرفقة الصحاب علاقة في توجيه الفرد إلى العود للجريمة أو الحد منها وأسفر عن النتائج الكلية للمحور والتي سنعرضها فيما يلي:

الجدول رقم(14)

المتوسط العام للمحور	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العينة
	82.33	**2,47**	**0,7**	**موافق**

أفراد العينة أجابوا بنسبة 82,33% على أسئلة المحور والمتضمنة أن لرفقة الصحاب علاقة في توجيه الفرد إلى العود للجريمة أو الحد منها وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,47 وإنحراف معياري قدره 0,70 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق للمحور ككل, حيث كانت الفرضية المصاغة على الشكل التالي:

. الفرضية الثالثة: لرفقة الصحاب علاقة في توجيه الفرد إلى العود للجريمة , والتي تم التأكد من صحتها.

5 المحور الخامس: الضبط الإجتماعي

الجدول رقم(15): يمثل تفريغ بيانات متغير الضبط الإجتماعي

الرقم	السؤال	موافق		محايد		غير موافق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
13	تتحكم مؤسسات الضبط الإجتماعي في التقليل من ظاهرة جرائم العود	16	%53	12	%40	2	%7
14	غياب الدور الفعال لمؤسسات الضبط الإجتماعي يساعد على تكرار الفعل الإجرامي للمنحرف	17	%57	12	%40	1	3%
15	تنقص جرائم العود لكما زادت فعالية الضبط الاجتماعي	19	%63	10	%34	1	%3
16	الاحتكام إلى العادات و التقاليد يساعد مؤسسات الضبط الاجتماعي في كبح الجرائم و العود إليها	18	%60	10	%33	2	%7
17	يفرض الضبط الاجتماعي السيطرة على تصرفات وسلوكيات الأفراد خاصة فيما تعلق بالعود للجريمة	15	%50	12	%40	3	%10

5 .1 التحليل الكمي للمحور الخامس:

الجدول رقم(16) : يمثل التحليل الكمي لبيانات متغير الضبط الإجتماعي

رقم السؤال	موافق	محايد	غير موافق	المتوسط ح	الإنحراف م	النسبة المئوية	إتجاه العينة	رتبة السؤال
3	19	10	1	2.6	0.55	86.67	موافق	1
2	17	12	1	2.53	0.56	84.33	موافق	2
4	18	10	2	2.53	0.62	84.33	موافق	3
1	16	12	2	2.47	0.62	82.33	موافق	4
5	15	12	3	2.4	0.66	80	موافق	5

5 . 2 التحليل الكيفي للمحور الخامس:

1ـ السؤال رقم(3) الذي يتمثل في(تنقص جرائم العود لكما زادت فعالية الضبط الاجتماعي): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 86,67% بأن جرائم العود تنقص كلما زادت فعالية الضبط الإجتماعي في المجتمع ، وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,6 وإنحراف معياري قدره 0,55 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق

2 ـ السؤال رقم(2): الذي يتمثل في(غياب الدور الفعال لمؤسسات الضبط الإجتماعي يساعد على تكرار الفعل الإجرامي للمنحرف): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 84,33% بأن غياب الدور الفعال لمؤسسات الضبط الإجتماعي الرسمية منها وغير الرسمية يساعد على العود لدى المنحرف وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,53 وإنحراف معياري قدره 0,56 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق.

3 ـ السؤال رقم(4): الذي يتمثل في(الاحتكام إلى العادات و التقاليد يساعد مؤسسات الضبط الاجتماعي في كبح الجرائم و العود إليها): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين 84,33% بأن العودة إلى الإحتكام بما تمليه العادات و التقاليد يساعد المؤسسات الرسمية للضبط الإجتماعي في كبح جرائم العود

وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,53 وإنحراف معياري قدره 0,62 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق .

4 ـ السؤال رقم(1): الذي يتمثل في(تتحكم مؤسسات الضبط الإجتماعي في التقليل من ظاهرة جرائم العود): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين بنسبة 82,33% بأن مؤسسات الضبط الإجتماعي تتحكم في منحى ظاهرة العود إلى الجريمة من خلال التقليل منها وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,47 وإنحراف معياري قدره 0,62 كان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق.

5 ـ السؤال رقم(5): الذي يتمثل في(يفرض الضبط الاجتماعي السيطرة على تصرفات وسلوكيات الأفراد خاصة فيما تعلق بالعود للجريمة): نرى بأن أفراد عينة الدراسة قد أجابوا بأنهم موافقين بنسبة 80% بأن الضبط الإجتماعي في المجتمع يفرض السيطرة على تصرفات وسلوكيات الأفراد مما يؤدي للحد من ظاهرة العود إلى الجريمة , وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,4 وإنحراف معياري قدره 0,66 حيث كان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق. .

من خلال ما سبق فإن التحليل الكمي والكيفي للمحور الخامس والمتعلق بأن لضعف الضبط الاجتماعي علاقة في إرتكاب جريمة العود وأسفر عن النتائج الكلية للمحور والتي سنعرضها فيما يلي:

الجدول رقم(17)

المتوسط العام للمحور	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	إتجاه العينة
	83.67	**2,51**	**0,61**	**موافق**

أفراد العينة أجابوا بنسبة 83,67% على أسئلة المحور والمتضمنة أن لضعف الضبط الإجتماعي علاقة في إرتكاب جريمة العود وذلك بمتوسط حسابي يساوي 2,51 وإنحراف معياري قدره 0,61 فكان إتجاه أراء أفراد العينة بدرجة موافق للمحور ككل, حيث كانت الفرضية المصاغة على الشكل التالي:

. الفرضية الثالثة: لضعف الضبط الاجتماعي علاقة في إرتكاب جريمة العود , والتي تم التأكد من صحتها.

ثانيا – إحصائيات مصالح الشرطة:

تعتبر الإحصائيات المنجزة من قبل مصالح الشرطة من أهم الإحصائيات المعتمدة و المدعمة في إنجاز الدراسات والبحوث خاصة فيما تعلق بدراسة الظواهر الإجرامية ، كونها تمثل نسبة الإجرام الظاهر والمعتمد في دراسات الإحصاء الجنائي فيما تعلق بتوزيعها حسب نوع الجريمة أو عددها أو البيئة الحضرية الأكثر انتشارا فيها ، وكذا معطيات تخص الشخص المجرم ، الشيء الذي دفع بعلماء الإجرام وأغلب الباحثين إلى اللجوء إليها وتوظيفها لتدعيم البحوث والدراسات ، وفي دراستنا هذه تم الحصول من المصالح المختصة لشرطة تبسة على بعض الإحصائيات تمثل عدد القضايا المسجلة على مستوى الضبطية القضائية بمختلف مراكزها ضمن إقليم دائرة الاختصاص ، إستعنا بها في تعليل بعض نتائج الدراسة ، تمثلت هاته الإحصائيات في عدد القضايا المسجلة و عدد الأشخاص المتورطين فيها لسنتي (2020 . 2021) ، حيث أن العدد الإجمالي للقضايا المسجلة خلال سنة 2020 بلغ 6958 قضية تورط فيها 6258 شخص بفارق 700 قضية كان فيها عودة الأشخاص المتورطين لإرتكاب جريمة أخرى أي بنسبة 11% من العدد الكلي للمتورطين ، موزعة بنسب متقاربة في نوع القضايا بين الماسة بالأشخاص و الماسة بالممتلكات ، وفي سنة 2021 تم تسجيل إرتفاع طفيف في عدد القضايا المسجلة حيث سجلنا 7416 قضية تورط فيها 7176 شخص بفارق **300** قضية أرتكبت من أشخاص عائدين **(هذا العدد يمثل مجتمع الدراسة)** ، حيث تراجعت نسبة جرائم العود مقارنة بالسنة التي قبلها أي بنسبة 4% حيث لعبت الظروف الإجتماعية القاهرة دورا بارزا في التأثير المباشر على مؤسسات التنشئة الإجتماعية و تغيير طبيعة العلاقات بين جماعة الرفاق، وسوء في المستوى المعيشي لمعظم شرائح المجتمع في ظل ضعف الضبط الإجتماعي ، أدى إلى تفاقم ظاهرة الجريمة و العود إليها ، هاته الإحصائيات قدمت لنا بشكل خام دون التفصيل فيها ، وبالرجوع إلى قسم التحليل الجنائي بنفس المؤسسة تم التفصيل في بعض الجوانب خاصة فيما تعلق بالدوافع والأسباب المؤدية لقيام الأشخاص المتورطين بجرائم العود الأكثر انتشارا في البيئة الحضرية وبشكل خاص علاقة العوامل الإجتماعية الدافعة لعودة الجانح لإرتكاب السلوك الإجرامي أين تبين أن للعوامل الإجتماعية أو ما يعرف بالبيئة المحيطة للمجرم العائد علاقة سببية تدخل في إرتكابه لأكثر من جريمة ضمن العود العام أو الخاص كانت معظمها راجع للخلل الوظيفي في أحد **مؤسسات التنشئة الإجتماعية** بالإضافة إلى التأثير السلبي للبيئة الحاضنة **(جماعة الرفاق . البيئة السكنية . مكان العمل .....)** ، وكذا ضعف مستوى المعيشة **(الدخل المادي والبطالة)** ، وغياب الدور الفعال **للضبط الإجتماعي**.

الجدول رقم(18) : يمثل إحصائيات الشرطة لعدد القضايا و المتورطين خلال سنتي 2020-2021

السنة	العدد الإجمالي للقضايا	العدد الإجمالي للمتورطين	قضايا المساس بالأشخاص		قضايا المساس بالممتلكات	
			عدد القضايا	عدد المتورطين	عدد القضايا	عدد المتورطين
2020	**6958**	**6258**	**2702**	**2709**	**2483**	**2822**
2021	**7416**	**7176**	**2683**	**2693**	**3066**	**2181**

ثالثا – النتائج العامة:

ما يمكن استخلاصه من عرض وتحليل البيانات جملة من النتائج العامة و المتمثلة في:

وجود علاقة بين العوامل الإجتماعية و العود إلى الجريمة من خلال ما يلي:

ـ لمؤسسات التنشئة الإجتماعية علاقة مباشرة ومؤثرة في ظاهرة العود إلى الجريمة فتزداد وطأة هاته الأخيرة إذا غاب الدور الفعال للأولى (حدوث التفكك الأسري . ضعف الرقابة الأولية . نقص التوعية . وتفاقم ظاهرة التسرب المدرسي . غياب الوازع الديني وعدم إحترام تعاليم الدين) من حيث تأطير الفرد الجانح و العكس صحيح.

ـ ينتج عن نقص الدخل المادي وإنتشارالبطالة علاقة سببية للعود إلى الجريمة من خلال (البحث عن تلبية الحاجات و الرغبات . سد العوز . إنتهاج السلوك المنحرف . تدني مستوى المعيشة).

ـ تظهر علاقة رفقة الصحاب بالعود للجريمة من منظور آلية توجيه الفرد للسلوك الإجرامي من خلال (تأثير جماعة رفاق السوء . حب التقليد بين الأقرناء) أو الحد منه من خلال(التملص من سيطرة الجماعة . المتابعة الأمنية للمنحرفين).

ـ تلعب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للضبط الاجتماعي دورا محوريا يبرز العلاقة السببية في إرتكاب جرائم العود من خلال (غياب دورها الفعال) أو الحد منها من خلال (تحكمها الجيد وتطبيق ترسانة القوانين . زيادة الفعالية . الرجوع إلى الإحتكام للعادات والتقاليد . السيطرة على تصرفات الجانحين وكبحها).

فنخلص إلى قول أن:

((للظروف الإجتماعية القاهرة علاقة بالعود إلى الجريمة))

وهذا ما بينته الإحصائيات المتحصل عليها من المؤسسة الشرطية المذكورة سالفا حول تفشي ظاهرة العود في عدد من الجرائم كانت للعوامل الإجتماعية علاقة في حدوثها .

وأثبتته أحدى النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي و المتبناة في الدراسة ألا وهي نظرية المخالطة الفارقة للعالم الأمريكي سذرلاند , أين تم استخلاص من دراستنا أن مبدأ التلقين والتقليد والمحاكاة للسلوك الإجرامي يبدأ بمؤسسات التنشئة الإجتماعية ويتطور في وسط جماعة الرفاق في غياب تلبية الحاجات والرغبات بسبب الفقر والبطالة وهذا في غياب الدور الفعال الذي يلعبه الضبط الاجتماعي

وهو ما تم تأكيده من خلال الدراسة أكدت:

وجود علاقة سببية بين العوامل الإجتماعية والعود إلى الجريمة

رابعا – التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة, فإن الدراسة توصي بالنتائج التالية:

1 ـ الاهتمام بالأسرة وتفعيل مبدأ التوعية ، والتركيز على التنشئة الإجتماعية المتكاملة بالإضافة إلى التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي من أجل المحافظة على المعايير و القيم الدينية و الإجتماعية

2 ـ تفعيل الأساليب السليمة لتربية الأبناء بكافة المراحل في ظل مبدأ الإحترام المتبادل.

3 ـ العمل على تحسين البيئة السكنية ، والحد من الإكتظاظ في المدن ، مع توفير كافة الخدمات اللوجستية في الأحياء الفقيرة للحد من إرتكاب الجرائم فيها.

4 ـ زيادة الاهتمام بخدمات الرعاية اللاحقة لما فيها من فائدة تعود على المفرج عنهم ، لغرض إعادة إدماجهم مرة أخرى في المجتمع بصفة إيجابية.

5 ـ التقليل من شبح البطالة بخلق مناصب شغل خاصة لفئة الشباب لتعويض الفراغ الدافع للجريمة.

6 ـ ضرورة تكثيف الأبحاث في مجال دافعية العوامل الإجتماعية لإرتكاب السلوم الإجرام والعود إليه.

7 ـ نشر التوعية بإحترام ترسانة القوانين والأنظمة التي تؤطر مختلف العلاقات في البيئة الإجتماعية.

تم وضع هاته التوصيات إنطلاقا من وجهة نظر و رؤية الباحث ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار لسن استراتيجيات مستقبلية تهدف إلى الحد من الجريمة و العود إليها.

خاتمة:

إن ظاهرة العود للجريمة هي نتاج تأثير العوامل الاجتماعية ذات المدلول السببي في السلوك وان هذه العوامل تتضافر في خلق القوة الدافعة للفرد الجانح للعودة لإرتكاب سلوكه الإجرامي فإذا تجمعت فإنها تنتج الانحراف ومن ثم سلوكا موجها فيصبح مسببا لها، تسلم كافة الدراسات والأبحاث بالدور الذي من الممكن أن تلعبه مؤسسات التنشئة الإجتماعية بداية من الأسرة التي تعد النواة الرئيسية في تكوين شخصية الفرد ، غير أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تميز الأسرة والتي يأتي منها الفرد تنذر بعجزها عن أداء رسالتها ، فالوضع الاجتماعي المتمثل في التفكك الأسري بسبب الطلاق والذي يعتبر ذا أثر مباشر في ظاهرة العود للسلوك الإجرامي لأفراد الأسرة خاصة الأبناء ، لعدم قدرة هاته الأخيرة على توفير الحماية والرعاية والتربية الإيجابية والتوجيه والتقويم الفعال في عملية التنشئة الاجتماعية لأفرادها خاصة العائدين منهم لإرتكاب السلوك الإجرامي لمساعدته على التكيف الاجتماعي مع واقعهم المعيشي ، فانتهاج أولياء الأفراد الجانحين والعائدين للجريمة الأسلوب التربوي الخاطئ والمتمثل في المعاملة القاسية مع الإهمال الكلي يدفع بهم إلى الشعور بالنبذ ويعيق عملية تكيفيه مع محيطه الأسري والاجتماعي ، هذا المحيط الاجتماعي الذي يمتاز بالفقر وكثرة الأمراض الاجتماعية فيه ، زيادة على ذلك تقهقر المستوى المعيشي نتيجة الفقر و البطالة والذي قلص من مهمة الأولياء وحددها في تامين القوت لا أكثر مما جعل الجانحين المهيئين للعود مرة ثانية يعانون من الحرمان المادي المتمثل في عدم قدرة أسرهم على إشباع حاجياتهم المادية مما قلل من دور الأسرة في حماية أفرادها من الوقوع مجددا في الجريمة ، فشعور الأبناء بالحرمان المعنوي والمادي يؤثر عليهم سلبا ويدفعهم إلى ترك البيت والمدرسة ، وبما أن المدرسة كمؤسسة تربوية تحتل الدور الثاني في الرعاية بعد الأسرة مباشرة لهذا فهي تلعب دورا أساسيا في القيام بأعباء الأسرة في توجيه الأبناء إلا أنها تبقى لا تحل محل الأسرة ولا يمكن للمعلم أو المعلمة أن يقوما بدور الأولياء خاصة إذا ما كانت الأسرة تعاني من خلل في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية ، فيلجأ الفرد الجانح في غياب الدور الفعال الذي تلعبه الأسرة و المدرسة إلى تعويض النقص و الحرمان من خلال جماعة الرفاق الذين يتعامل معهم فيتعلم السلوك الإجرامي بالتلقين والتقليد و المحاكاة ، وكل هذا في غياب الدور الفعال الذي تلعبه مؤسسات الضبط الإجتماعي بمختلف درجاتها

إن التقليل من هذه الظاهرة واستفحالها يتطلب تكاثف الجهود بين هذه المؤسسات قبل إتخاذ الفرد سلوك الغير سوي وإيداعه في المؤسسات العقابية حيث أن هاته الأخيرة أصبحت لا تؤدي مهامها في عملية إدماج

الأفراد الجانحين ليس فقط من الناحية المهنية بل على كل المستويات نظرا لقلة الوسائل المادية والبشرية ، ومما سبق فإننا نوصي بالأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية والاقتصادية المكونة لجملة العوامل الإجتماعية للأشخاص مرتكبي أول جرائم لهم مع الاهتمام بالتكوين الجيد لهم لتخفيف من الضغط الذي يعيشونه وذلك بتكثيف البرامج التوعوية والتحسيسية فيما تعلق لمختلف المؤسسات خاصة الأسرة و المدرسة والمتابعة الجيدة للأبناء وعلاقاتهم مع أصدقائهم ، بالإضافة تفعيل دور مؤسسات الضبط الإجتماعي بالرجوع و الإحتكام إلى العادات والتقاليد وتطبيق ترسانة القوانين و الأنظمة الضابطة التي حافظة على الأجيال السابقة ، وذلك من أجل تحصيل أمن واستقرار المجتمع ، ولا يسعنا في الختام إلا أن نتضرع إلى الله – عز وجل – أن يحفظ شبابنا وشباب المسلمين وأن يدلهم على طريق الخير والهدى ، كما نسأله سبحانه أن يعين القائمين على تربية الشباب على بذل الجهود ومضاعفاتها واختيار البرامج النافعة التي لا تتعارض ومكتسباتنا الدينية والثقافية والحضارية وأن تكون مأخوذة من كتاب الله – عز وجل – ومن هدي نبيه محمد – صلى الله عليه وسلم – وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	التعيين
1	الجدول رقم(01)	درجات الاستجابات لمقياس ليكرت
2	الجدول رقم(02)	إتجاه فئات العينة
3	الجدول رقم(03)	المحور الأول :توزيع عينات الدراسة وفقا للفئات العمرية
4	الجدول رقم(04)	المحور الأول: توزيع عينات الدراسة وفقا للمستوى التعليمي
5	الجدول رقم(05)	المحور الأول: توزيع عينات الدراسة وفقا لطبيعة الوظيفة
6	الجدول رقم(06)	بيانات المحور الثاني : مؤسسات التنشئة الإجتماعية
7	الجدول رقم(07)	التحليل الكمي للمحور الثاني: مؤسسات التنشئة الإجتماعية
8	الجدول رقم(08)	التحليل العام للمحور الثاني: مؤسسات التنشئة الإجتماعية
9	الجدول رقم(09)	بيانات المحور الثالث: ضعف الدخل و البطالة
10	الجدول رقم(10)	التحليل الكمي للمحور الثالث: ضعف الدخل و البطالة
11	الجدول رقم(11)	التحليل العام للمحور الثالث: ضعف الدخل و البطالة
12	الجدول رقم(12)	بيانات المحور الرابع: جماعة الرفاق
13	الجدول رقم(13)	التحليل الكمي للمحور الرابع: جماعة الرفاق
14	الجدول رقم(14)	التحليل العام للمحور الرابع: جماعة الرفاق
15	الجدول رقم(15)	بيانات المحور الخامس : الضبط الإجتماعي
16	الجدول رقم(16)	التحليل الكمي للمحور الخامس: الضبط الإجتماعي
17	الجدول رقم(17)	التحليل العام للمحور الخامس: الضبط الإجتماعي
18	الجدول رقم(18)	إحصائيات الشرطة

المـــراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ. المصادر:

1. القرآن الكريم

2. صحيح مسلم

ب ـ الكتب:

1. آلاء عثمان عبدالرحيم عثمان، المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في العود إلى السلوك الإجرامي ، دراسة حالة على نزلاء سجن كوبر، جامعة النيلين ، سنة 2017.

2. بدر الدين علي، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، أبحاث الندوة العلمية السادسة، الخطة الوقائية العربية الأولى، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض، 1987،

3. بسام محمد أبو عليان ، الإنحراف الاجتماعي والجريمة ،دار النشر آي كتب بيروت لبنان ، ط2 ، 2016

4. حسن الساعاتي، النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي، أبحاث الندوة العلمية السادسة، الخطة الوقائية العربية الأولى، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الرياض، 1987

5. حنان محمد عاطف ، المحددات الإجتماعية والاقتصادية للعود إلى الجريمة دراسة حالة على عينة من المجرمين العائدين لممارسة الجريمة المودعين في سجن المينا الجديدة. كلية الآداب جامعة المنيا ، 2017

6. سليمان عبد المنعم، النظرية العامة لقانون العقوبات، دراسة مقارنة، د ط، منشورات الحلبي الحقوقية، د ب ن، 2009

7. عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات، القسم العام، الجزء الأول، الجريمة ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

8. عدنان ياسين مصطفى، سيسيولوجيا الإنحراف في المجتمع المأزوم ، العراق ، نموذج العراق، إثراء للنشر والتوزيع،2010.

9. القهوجي علي عبد القادر ، وفتوح عبد الله الشاذلي : علم الإجرام والعقاب ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 1997

10. محمد بن عبد الله الخطيب ، مشكاة المصابيح، تحقيق ناصرالدين الالباني ، المكتب الاسلامي للنشر، بيروت ، الجزء الثالث ، 2009

11. محمد محمود، الجوهري علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر و التوزيع، ط1، سنة 2010

12. مصطفى أحمد تركي، دراسات في علم النفس والجريمة، دار القلم ط 1، 1900

نسيسة فاطمة الزهراء ، التفكك الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث ، دراسة ميدانية ، جامعة خميس مليانة الجزائر ، 2014.

ت- القواميس

جون سيمبسون ، قاموس اكسفورد الإنجليزي ، دار نشر جامعة اكسفورد ، ط3 ،المملكة المتحدة 2008

د ـ الرسائل:

1. بن رجب محمد مصباح خليفة ، العود إلى الجريمة بين الشباب دراسة ميدانية على عينة من الشباب نزلاء مؤسسات الإصلاح بمدينة طرابلس ليبيا، أطروحة دكتواه ، كلية الآداب قسم العلوم الإجتماعية ، جامعة المنوفية ليبيا، 2004

2. هاني جرجس عياد ، التداعيات الإجتماعية للوصمة دراسة ميدانية للمعوقات الإجتماعية التي تواجه المفرج عنهم من المؤسسات العقابية بمحافظة الغربية ، أطروحة دكتوراه ، كلية الأداب قسم الإجتماع ،جامعة طنطا مصر ،2007

3. تلامين عبد القادر ، احكام العود في قانون العقوبات الجزائري ، رسالة ماستر قانون ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم 2019

4. خالد بن احمد عتيق الجهني، "العود في شرب الخمر وعقوبته"، رسالة ماجستير، جامعة نايف

5. سمير يونس ، ظاهرة العود إلى الإنحراف ، دراسة للظروف الأسرية ، رسالة ماجستير جامعة عنابة 2006

ث ـ المجلات:

1 . أحمد فريجة ،إبراهيم هياق، النظريات المفسرة للسلوك الإنحرافي و الإجتماعي ، رؤية إجتماعية ، مجلة تطوير العلوم الإجتماعية ،مجلد 12 عدد 2 ديسمبر 2019.

2. جباري ميلود ، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأثرها في الحد من الخطورة الإجرامية ، مجلة آفاق العلوم ، جامعة الجلفة ،العدد الرابع 2016

3. فتحي عبد الله سالم الطالبي ، دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة، مجلة القرطاس، كلية التربية تيجي ، جامعة الزنتان ،العدد12 ،2021

4. سميرة بشقة، الكاملة سليماني ،الوصم الاجتماعي كأحد عوامل العود للانحراف ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع ، العدد مارس 2016

5. مهداوي محمد صالح ، العود للجريمة في المجتمع الجزائري أسبابه وطرق علاجه ، دراسة ميدانية مسحية لفئة من المحبوس المعتادين المفرج عنهم من مؤسسة إعادة التربية بتلمسان ، مجلة روافد العدد 2 ديسمبر 2017، المركز الجامعي عين تيموشنت

6. شيخ على ، مؤسسات التنشئة الإجتماعية و إنتاج الجريمة الوسط الاجتماعي ، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة البليدة ، ملتقى بتاريخ النشر:2019/11/26،

7. سعيد ناصف، دور الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة، دراسة تحليلية ميدانية في مجتمع الإمارات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للعلوم الإنسانية عدد فبراير 2020

8. فتيحة حمادي ، وقت الفراغ و الترويح وعلاقتهما بانحراف الشباب ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ،عدد 46 ، 2016 ، ص 85-105.

9. عبد الله الدراوشة ، أثر الفقر والبطالة على السلوك الإجرامي ، في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام ، المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية المجلد 7 العدد 2 ، 2014

ج – مؤتمرات

الأمم المتحدة ، تقرير المؤتمر الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ،الدوحة ،12-19 أفريل 2015

ح – وثائق أرشيفية

المديرية العامة للأمن الوطني الجزائر، أمن ولاية تبسة ، إحصائيات سنوية للقضايا المسجلة الماسة بالأشخاص والممتلكات ، 2020 ،2021

خ ـ المواقع الإلكترونية:

1. الجريمة والانحراف دراسة وتحليل،https://crime.dz.blogs.pot.com/p/blog-page_30

بتاريخ: 15.05.2022 ، 23:01

2. هديل العتوم ، نظرية التقليد عند غابرييل طارد ، موقع إلكتروني e3arabi.com ، مقال ، تاريخ النشر: 2021 ، تاريخ زيارة الموقع:2022/04/20، 15:30

3. عمار سليم عبد حمزة العلواني ، العلاقة بين العمل والظاهرة الإجرامية , محاضرة ، جامعة بابل العراق 14.04.2013 ، 08:18:49 ،

إستمارة إستبيان

0

عزيزي المبحوث:

صممت هذه الإستمارة للتعرف على علاقة العوامل الإجتماعية بظاهرة العود للجريمة نرجو منك ملء هذه الإستمارة بموضوعية ودقة ، شاكرا تعاونكم ، ومؤكد لكم أن هذه المعلومات سرية ، ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

الدراسة بعنوان :

العوامل الإجتماعية وعلاقتها في العود إلى الجريمة

ضع علامة (x) أمام الإقتراح المناسب:

1- السن: (من 19إلى 29) سنة:.... (من 30إلى 39) سنة:.... أكثر من 40 سنة :....

2- المستوى التعليمي: دون مستوى:.. إبتدائي:.. متوسط:.. ثانوي:... جامعي:....

3- الوظيفة: بطال:... موظف:.... تاجر:....

أسئلة خاصة بموضوع الدراسة

العبارات / الدرجة	موافق	محايد	غير موافق
المحور الثاني : مؤسسات التنشئة الاجتماعية			
يساهم التفكك الأسري في العود إلى إرتكاب السلوك الإجرامي لدى الأبناء			
ضعف الرقابة الأبوية ينمي فكرة التحرر لدى الأبناء وبالتالي اقتراف العود للجرم دون الخوف			
نقص البرامج التربوية التوعوية يسهل ويدفع لإعادة الفعل المنحرف			
يؤدي التسرب المدرسي إلى تشجيع تكرار الفعل المنحرف			
الإبتعاد عن تطبيق تعاليم ديننا الحنيف يحرر المنحرف ويدفعه إلى العود لإرتكاب الجرائم			
غياب الوازع الديني ينمي الفكر السلبي الذي يسهل العود بإنتهاج السلوك الإجرامي			
المحور الثالث: ضعف الدخل و البطالة			
7- يساهم الفقر والحاجة الماسة لتلبية الاحتياجات والرغبات في انتشار ظاهرة العود لإرتكاب جرائم أخرى			
8- انعدام المورد المالي يؤدي بالمنحرف إلى انتهاج سلوك العود لسد العوز لديه			
9- انتشار البطالة في وسط الشباب المنحرف يساعد على العود في الجريمة			
10- السيرة الذاتية السلبية للمنحرف تجعله عرضة للبطالة مما يؤدي إلى العود لإرتكاب الفعل الإجرامي			
11- تؤثر المكانة الإجتماعية على المستوى المعيشي للفرد الجانح مما يؤدي به لإعادة السلوك المنحرف			
12- يساهم الثراء الفاحش في توجيه سلوك المنحرف للعود إلى إرتكاب الفعل الإجرامي من منطلق التجربة			
المحور الرابع: جماعة الرفاق			
13- تؤثر جماعة رفاق السوء في العود للإجرام			
14- حب التقليد والتباهي بين جماعة الرفاق يؤدي إلى تكرار السلوك المنحرف			
15- توجه مجموعة الرفاق وتغذي الفكر الإجرامي لإرتكاب العود لدى المنحرف			
16- تساهم جماعة الرفاق في الحد من ظاهرة العود لدى المنحرف			
17- التملص من سيطرة جماعة الرفاق يساهم في القضاء على العود لدى الجانح			
18- المتابعة الأمنية للمنحرف يقلل من تأثير جماعة الرفاق للعود لإرتكاب الجريمة			
المحور الخامس: الضبط الإجتماعي			
19- تتحكم مؤسسات الضبط الإجتماعي في التقليل من ظاهرة جرائم العود			
20-غياب الدور الفعال لمؤسسات الضبط الإجتماعي يساعد على تكرار الفعل الإجرامي للمنحرف			
21- تنقص جرائم العود لكما زادت فعالية الضبط الاجتماعي			
22- الاحتكام إلى العادات و التقاليد يساعد مؤسسات الضبط الاجتماعي في كبح الجرائم و العود إليها			
23- يفرض الضبط الاجتماعي السيطرة على تصرفات وسلوكيات الأفراد خاصة فيما تعلق بالعود للجريمة			